

مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق الاختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت

The Degree of External Auditor’s Commitment to the Application of Tests and Procedures Included in Standard No. (240); in the State of Kuwait

إعداد الطالب

مشاري علي ثامر الفضلي

الرقم الجامعي (401130043)

إشراف

الدكتور عبد الرحيم القدومي **الدكتور إسماعيل أحمرو**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

مايو 2015

ب

التفويض

أنا مشاري علي ثامر الفضلي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســم:مشاري علي ثامر الفضلي

التوقيـع:

التاريـخ: ٣٠/ ٥ / 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها **" مدى التزام المدقق الخارجي فـــي تطبيـــق الاختبـــارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت"** وأجيزت بتـاريخ / / 2015

لجنة المناقشة	التوقيع	
<u>الاســـــم</u>	<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>	<u>التوقيـــع</u>
الدكتور علي اللايذ.	رئيساً	....
الدكتور عبد الرحيم القدومي.	مشرفاً رئيساً	....
الدكتور إسماعيل أحمرو.	مشرفاً مشاركاً	....
الدكتور أسامة عبداللطيف.	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع،ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذين الجليلين اللذين تكرّما مشكورين بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقدما لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها (الدكتور عبد الرحيم القدومي والدكتور إسماعيل أحمرو).

ويسرني أن أتقدم بعظيم الامتنان والعرفان لجامعة الشرق الأوسط وأخص بالذكر عميد الكلية وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين فيها.

وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تفضلهم بالقراءة والمناقشة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء والزميلات عينة الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل والعاملين فيها.

الإهداء

أقدم ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

إلى من سهرت على راحتي ومنحتني الثقة بالمستقبل وأنارت أمام عيني شموع الأمل!

والدتي الغالية

إلى رجل المواقف الشامخة والكرم الذي أنار لي دروب النجاح وكان سندي ومعلمي!

والدي

إلىمن سايرت أحلامي الكبيرة فاحتملت الألم وانتظرت بصبر وعزم وتصميم ثمار غرسنا!

زوجتي الغالية

إلى من تشدني إليهم ذكريات الطفولة الجميلة وحنين الأيام الخوالي فيحملني إليهم الشوق!

إخواني وأخواتي

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة وأخص منهم العزيز محمد راشد ابن الأردن الوفي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق الاختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت

إعداد:

مشاري علي ثامر الفضلي

إشراف:

الدكتور عبد الرحيم القدومي الدكتور إسماعيل أحمرو

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق اختبارات واجراءات منصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث استخدم استبانة تم توزيعها على عينة شملت (100) مدقق تم اختيارهم بالطريقة الميسرة (المقصودة). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أنه يوجد التزام من قبل المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين غير العادي والذي قد يؤثر على العمليات بالغش والاحتيال وقد وصلت درجة هذا الإلتزام الى الدرجة المرتفعة، وأظهرت الدراسة وجود التزام من قبل المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي بمستوى مرتفع، و وجود التزام من قبل المدقق الخارجي بالتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية بمستويات مرتفعة أما بما يتعلق في الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون باعتباره إحدى الأصول المستهدفة في عمليات الغش والاحتيال تبين وجود التزام ذا مُستوى مرتفع من قبل المدقق الخارجي.

وأوصت الدراسة الى ضرورة الربط الالكتروني بين المدقق والعملاء والموظفين لتمكين المدقق من الاستفسار عن عمليات الغش والاحتيال والحصول على تلك المعلومات بشكل سري، وضرورة توجيه المدققين الى زيادة الاهتمام بعملية اكتشاف الممارسات غير الاعتيادية التي تقوم بها الادارات وتتبع المعاملات المفقودة وتشجيع المدققين في الحصول على شهادات مهنية .

الكلمات المفتاحية : الغش والإحتيال ، مدقق الحسابات الخارجي ، الإختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240) .

The Degree of External Auditor's Commitment to the Application of Tests and Procedures Included in Standard No. (240); in the State of Kuwait

Prepared By: Mishari Ali Thamer al-Fadhli
Supervised By: Dr Abdul Rahim Kadomi & Dr, Ismail Ahmaro

Abstract

This study aimed to identify the extent of the external auditor commitment in application of tests and procedures set in standard No. (240) as a case in a state of Kuwait, the researcher dealing with primary data. It was the use of a questionnaire was distributed to a sample of 100 respondents were chosen as the intended sample.

The study found a number of results, namely:

1- There is a commitment by the external auditor in the necessary knowledge to normal non-staff behavior, which may affect the operations of cheating and fraud actions have reached this degree of commitment to high.

2- There is a commitment by the external auditor examines the system of internal control and accounting procedures for registration to the level is high.

3- There is a commitment by the external auditor to make sure the settlement of accounts and balances operations at the end of the financial the level is high.

4- There is a commitment by the external auditor necessary for the control of inventory in the financial statements and the high level procedures.

In light of the results the study made a number of recommendations, including: work on the issue more laws Special operations fraud in all its forms and whatever their lineage. And the establishment of professional organizations of accounting and auditing the deployment of the concept of fraud between companies, and urged them to develop the capacity and efficiency of its staff to cope with any practices or manipulation of data or financial information.

Keywords : fraud , external auditor , tests and procedures set forth in Standard No. (240).

ل

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

أصبح هدف التدقيق هو إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات وإعطاء رأي في مدى عدالة القوائم المالية ، بحيث أصبح التدقيق مجالا خصبا لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميته في الكشف عن أساليب الغش والاحتيال في العمليات المحاسبية، وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة.

وقد استمدت مهنة التدقيق قدرتها على الاحتفاظ بالتنظيم الذاتي من خلال احتكامها إلى مجموعة من المعايير التي تحكم الأداء والسلوك المهني لمدقق الحسابات، كما استدعت الضرورة إلى تأسيس الهيئات التنظيمية لتتولى إعادة النظر بالقواعد والمعايير كلما استدعت الضرورة إلى ذلك، مستنده بذلك إلى ما تمليه الظروف المحيطة بمهنة التدقيق.

وقد أثيرت العديد من التساؤلات حول مهنة التدقيق التي تتعلق بأسباب إخفاق شركة التدقيق آرثر أندرسون Arthur Andersen في اكتشاف ما تم إخفاؤه والتلاعب به من قبل مدراء الشركات من حقائق وأحداث مالية سلبية، إذ لم تسعف معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب سواء ما كان منها بقصد أو بدون قصد، وشهدوا صراحة بعدالة التقارير المالية التي تم تدققيها، وأكدوا أنها أعدت حسب معايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، دون النظر إلى ما كانت تعطى فعلاً صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي للشركة محل التدقيق، الأمر

الذي انعكس على عملية إعداد التقارير المالية، وتزعزع الثقة لدى الكثير من المستفيدين من البيانات المالية.

ومع تطور أساليب إعداد القوائم المالية المضللة التي تحتوي أساليب غش واحتيال والتي أتت كنتيجة للتراكم المعرفي والعملي للقائمين عليها من محاسبين ومدراء ماليين ومدققين، ازدادت أهمية تطوير دور ومسؤولية مدقق الحسابات في التقرير عن مثل هذه الأساليب، والتي تبلورت بزيادة أعداد الدعاوى والقضايا المتعلقة بانهيار الشركات العملاقة (Zabihollah, 2012, p: 4).

وبالرغم من أن الاحتيال هو مفهوم واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي 240، فإن المدقق معني بالاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، مستعينا بما ورد ضمن هذا المعيار، وباعتباره المرجعية الأكثر أهمية والأساس السليم والفعال لتحقيق ذلك. (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

ولأن الدول أجمعت على إستخدام معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها والتي تم اعتمادها على المستوى الدولي لإستخدامها في عمليات التدقيق بما تحتويه من معايير خاصة تساعد المدققين في عملهم وتعمل على ارشادهم ، من هنا فإن دولة الكويت اعتمدت هذه المعايير في عمل مكاتب التدقيق بها .

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق اختبارات واجراءات منصوص عليها في المعيار رقم (240) في دولة الكويت، وذلك من خلال دراسة استطلاعية شملت مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وقد قام بالإختيار العشوائي لمجموعة من مدققي الحسابات الخارجيين في مكاتب التدقيق الكويتية.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

نتيجة لما تعرضت له العديد من كبريات الشركات العالمية في السنوات الأخيرة ظهرت المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط أو الاختيارات والإجراءات المهنية التي تزيد من تأثير نجاعة إجراءات مدققي الحسابات لتحقيق وإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

إذ لوحظ أن عدداً من المتغيرات المشتملة على الموظفين ونظم الرقابة الداخلية وعمليات تسوية الحسابات الختامية والأصول تمثل عوامل اختراق واستهداف في حالات الغش والاحتيال.(العقدة والنوايسة ، 2007) يؤدي الإهمال غير المتعمد لهذه المتغيرات إلى الإبقاء على أسباب ظهور الأزمات المالية وحالات التذمر لدى مستخدمي القوائم المالية في الكويت.

وفي ضوء المشكلة البحثية، يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الرئيسية الآتية:

ما مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق اختبارات وإجراءات منصوص عليها في المعيار الدولي رقم (240) في دولة الكويت ؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما مدى التزام المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين في محاولتهم القيام بالغش والاحتيال ؟

السؤال الثاني: ما مدى التزام المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء ؟

السؤال الثالث: ما مدى التزام المدقق الخارجي بالتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية والواردة ؟

السؤال الرابع: ما مدى التزام المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون ؟

وقد تم اختيار هذه المتغيرات لما لها من تأثير مباشر في عملية التدقيق، ولما تحتويه من بنود مهمة تساعد في اتخاذ القرارات ما اذ كانت عملية التدقيق عليها سليمة ولما تشكله من عناصر مهمة في القوائم المالية .

1-3 فرضيات الدراسة

وبناءً على هذه الأسئلة فقد اعتمد الباحث الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يلتزم المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين في محاولتهم القيام بالغش والاحتيال.

الفرضية الثانية: لا يلتزم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء.

الفرضية الثالثة: لا يلتزم المدقق الخارجي بالتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية والواردة.

الفرضية الرابعة: لا يلتزم المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون.

1-4 أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو بيان الى أي مدى يلتزم المدقق الخارجي في تطبيق الإجراءات الواردة في معيار التدقيق الدولي (240)، من خلال توجيه انتباهه الى مواقع مهمة قد تشكل هدفاً لكل من يحاول القيام بعمليات الغش والاحتيال، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحسين مستوى الرقابة على سلوك الموظفين نظرا لما يمثله هذا السلوك من قرائن مهمة في عمليات الغش والاحتيال.

2- التركيز المتواصل في كشف مستوى نظام الرقابة الداخلية في عمليات الغش والاحتيال في الشركات والأعمال المماثلة.

3- زيادة مستوى الرقابة على أصول الشركة ممثلة في المخزون، لما يمثله من استهداف متواصل في عملية الغش والاحتيال.

5-1 أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة من كونها تتمحور حول دراسة مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق اختبارات وإجراءات منصوص عليها في المعيار رقم (240) وتطبيقه مكاتب التدقيق في دولة الكويت. إذ أنها تعمل على توجيه انتباه المدققين الى مواقع مهمة قد تشكل هدفاً لكل من يحاول القيام بعمليات الغش والاحتيال، وتساعدهم في الكشف عنها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إمكانية مساهمتها المتوقعة في الوصول لنتائج ذات دلالة عن الدور الذي قد يؤديه المدقق الخارجي في مساعدة صانعي القرار في التعامل مع هذا الموضوع، وتدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال في البيئة الكويتية. كذلك تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية:

1- أعضاء مجالس الإدارة في شركات التدقيق الكويتية .

2- مديرو الإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في مكاتب التدقيق الكويتية.

3- مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

4- الباحثون الأكاديميون في المعاهد والجامعات.

6-1 التعريف بالمصطلحات

أساليب الغش والاحتيال: هو فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

قرائن الحد من أساليب الغش والاحتيال: وتعني أن تخضع عملية الحد من أساليب الغش والاحتيال إلى مجموعة من الضوابط (المعايير) ومقاييس أخلاقية لتؤدي عملها بكفاءة وفاعلية، مشتملة على المهارات والمبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك المدقق في التمييز بين الصواب والخطأ والتي تحكم العمل التدقيقي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

التقارير المالية: هي تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي:بيان مركز مالي، بيان دخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، وإيضاحات تفسيرية (المطيري،2011، ص28).

مدقق الحسابات الخارجي : هو الشخص المخول بالقيام بتدقيق العمليات المالية أو الحسابات أو البيانات المالية والتحقق من مدى صحتها ومشروعيتها وسلامتها بصورة دورية على الغالب، ويجب أن يكون هذا الشخص مُدرَّباً على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب معايير عامة وشخصية (Arens et al ., 2013, p:15). ويشار له لأغراض هذه الدراسة على أنه المدقق الخارجي لدى مكتب التدقيق .

7-1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين الأول من ديسمبر 2014 وحتى الأول من ابريل 2015.

2- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في مكاتب التدقيق الكويتية.

3- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على آراء مدققي الحسابات الخارجيين ومديرين التدقيق في مكاتب وشركات التدقيق الكويتية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم التدقيق

2-3 نظريات التدقيق

2-4 الخطأ والغش أو الاحتيال

2-5 أنواع الأخطاء

2-6 أنواع الغش أو الاحتيال

2-7 مسؤولية منع وإكتشاف الغش أو الاحتيال

2-8 الضوابط الداخلية لمنع الاحتيال والكشف عنه

2-9 دوافع إرتكاب عمليات الغش أو الاحتيال

2-10 الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (معيار التدقيق الدولي رقم 240)

2-11 متغيرات الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

يتضمن هذا المبحث الاطار النظري لبعض نظريات تدقيق الحسابات وموضوع الغش والاحتيال وتقديما لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) والابعاد الفرعية لمتغيرات الدراسة .

2-2 مفهوم التدقيق الخارجي

إتفقت معظم التعريفات الأدبية الخاصة بموضوع التدقيق على أنها تتكون من عناصر عدة وهي الفحص، والتحقق والتقرير. حيث يقصد بالفحص، التأكد من أن العمليات الاقتصادية صحيحة وذات قياس سليم بالتسجيل والتبويب ، أما التحقق فيقصد به أن القوائم المالية صالحة للتعبير عن واقعية الأعمال المنفذة في الشركات مجال التدقيق خلال فترة معينة، في حين يقصد بالتقرير الإستنتاج والإثبات في عدالة وصدق تمثيل بشكل ملائم للمعلومات التي تصورها القوائم المالية للجهات المستفيدة من البيانات الختامية(عبدالله، 2012، ص 13).

وقد عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة مخطط لها ومنطقية وتتصف بالموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصل النتائج إلى الأطراف ذات العلاقة ، وأن تتصف هذه التأكيدات بالحدوث والإكتمال والدقة والتصنيف والحد الفاصل (الذنيبات، 2014، ص4).

وقد عرف (Boynton et al., 2006) التدقيق بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بالتأكيدات حول البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيلها للأطراف ذات العلاقة .

ومن المؤكد أن عملية التدقيق اختلفت وتطورت عما كانت عليه في السابق، إذ كان هدفها إكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتلاعب، أما النظرة الحديثة فقد نظرت إليها على أنها اكتشاف التلاعب الرقمي وجعلته هدف من أهداف التدقيق والمدققين، فإنحصرت في فاحصي الاحتيال (المطارنة،2013، ص14)، وتطورت أهدافها والتي كانت مقتصرة على التأكد من صحة السجلات والدقة الحسابية، وعمليات التطابق بين هذه السجلات والقوائم المالية ، لتصبح واجب مدقق الحسابات القيام بإبداء رأي فني انتقادي منظم ومحايد يعبر من خلاله عن مدى صدق وتمثيل القوائم المالية ومدى امتثال العمليات الاقتصادية إلى القواعد والتشريعات والمعايير المعمول بها(التميمي،2006،ص 18-19).

2-3 نظريات التدقيق:

توفر نظريات التدقيق إطاراً مفاهيميا يمكن من فهم عملية التدقيق من خلال شرح مفاهيمها وبيان دور التدقيق كحلقة وصل بين الشركة والبيئة التي تعمل بها (Flint,1988) ، وقد عرفت في الفكر النظري للتدقيق عددا من النظريات المختلفة التالية (Hayes et al., 2005) ، كنظرية الشرطي والتي تعتبر المدقق الخارجي هو المسؤول عن اكتشاف الغش والإحتيال ومنعه، وأنه المسؤول عن التأكد من صحة البيانات المالية الصادرة (Hayes et al.,1999). ونظرية مصداقية الاقراض والتي تشير الى أن وظيفة مدقق الحسابات الخارجية هي جعل البيانات المالية أكثر مصداقية، وزيادة ثقة مستخدمي هذه البيانات في الادارة.(Hayes et al.,200) ، ونظرية الثقة الملهمة والتي تشير الى أن فقدان المجتمع الثقة في فعالية التدقيق وفقدان الآراء الناجمة عنه

يؤدي إلى تدمير الفائدة التي تعود على المجتمع من التدقيق الخارجي، وتعتمد هذه النظرية على مبدأ السرية الوظيفية للمدقق الخارجي والمهام المناطة به (Carmichael ,2004, P129). ونظرية المعلومات والتي تشير إلى اعتبار إعداد التقارير المالية أمراً أساسياً لأغراض الفحص والتدقيق الخارجي. وتُعتبر نظرية المعلومات بديلًا ومكملًا أساسيًا لمبدأ التدقيق الخارجي مع التركيز على توفير المعلومات التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. (Higson,2003). ونظرية التأمين التي فسرت المدقق الخارجي في عملية التدقيق والذي يتمثا في القدرة على نقل كافة المسؤوليات الخاصة بالبيانات المبلغ عنها لمدققي الحسابات مما يساعد على تقليل الخسائر المتوقعة في هذا الجانب (Cosserat, 2009, 44). ونظرية الوكالة والتي تشير الى أن يتم توكيل شخص يسمى الوكيل لأداء بعض الخدمات في تفويضه ببعض الصلاحيات والسلطات لاتخاذ القرارات. بحيث يسعى الطرفان لتحقيق أقصى فائدة ، , فللمُلاك (الموكلين) مصلحة في تعظيم قيمة الأسهم الخاصة بهم في حين أن المديرين (الوكلاء) يهتمون "بالاستهلاك لموارد المؤسسة (Andresson & Cecilia.2005). ونظرية التوكيد والتي تصف خدمات التوكيد التي يقدمها المدقق بمثابة الخدمة التي يعبر فيها عن مدى الثقة في القوائم المالية وإضافة الى إعتبار التدقيق خدمة إحترافية مستقلة تحسن جودة المعلومات لصناع القرار، بحيث تساعد هذه التظرية في تحسين مستوى الموثوقية والملائمة للمعلومات المحاسبية المدقق عليها من طرف خارجي. (Elder et al,2010).

2-4 الخطأ والغش والاحتيال

أ- مفهوم الخطأ :

الخطأ : ويعرف على أنه التحريف غير المتعمد بحيث عرف وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) الموسوم بـ "مسؤولية المدقق في اعتبار الأخطاء والاحتيال عند تدقيق البيانات المالية" " بأنه التحريف غير المقصود للبيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع البيانات أو معالجتها أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خطأ للحقائق أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو العرض والإفصاح".

ب – مفهوم الغش:

فقد اعتبره المعيار رقم 240 أنه بمثابة " اصطلاح يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينتج عنه تحريف في البيانات المالية، بإستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية" ، فالغش هو إفساد الحقيقة بشكل متعمد، والتمثيل الباطل (نور وآخرون، 2007،ص 105-109).

ج - الإحتيال

ويشار الى أنه جميع الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد العاملين أو الإدارة، بغرض إخفاء الحقائق، وأي سرقة أو اختلاس في أموال المشروع أو أية أفعال خارجة عن القانون، ، وأي تصرف يحدث بطريقة غير عادلة (David, 2010, P: 40).

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى الوقوع في الخطأ والغش والإحتيال ومن أهم هذه الأسباب ما يلي: (محمود وآخرون، 2004، ص13)

1- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، نتيجة نقص أو انعدام الخبرة العملية لدى المحاسب.

2- التقصير والإهمال وارتكاب الأخطاء المتعمدة من قبل العاملين في تأدية واجباتهم المكلفين بأدائها.

3- الرغبة في إخفاء اختلاس أو عجز مما يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء لإخفاء تلك المخالفات.

4-رغبة الإدارة واستعدادها لارتكاب الأخطاء لتحقيق غرض معين مثل التهرب الضريبي.

5- الرغبة في اختلاس بعض أصول المنشأة (مثل الأموال المقبوضة، والأصول العينية والملموسة، وغيرها) مما يسبب في قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها. (المطارنة،2006،ص148).

2-5 أنواع الأخطاء :

وهي الأخطاء الناتجة من الناحية المحاسبية والتي يسعى المدققون الخارجيون الى إكتشافها وهي:

1- أخطاء الحذف (السهو): وهي الأخطاء الناتجة عن قصد أو عن غير قصد وهي المحصورة في عدم قيد وتسجيل العمليات في السجلات والدفاتر، أوعدم ترحيلها ، أو حذف عمليات كاملة مما يؤثر على ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ .

2- الأخطاء الارتكابية : وهي الأخطاء الناتجة عن إجراء قيود بطريقة غير صحيحة كلياً أو جزئياً مثل جمع الأرقام أو قلبها أو أخطاء ناتجة في عملية الترحيل .

3- الأخطاء الفنية (أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية): وهي الأخطاء الناتجة عن عدم فهم المبادئ المحاسبية وأساليب وطرق تطبيقها وقد تكون قصدية أو غير قصدية .

4- الأخطاء المتكافئة : وهي الأخطاء التي تتعوض مع بعضها البعض (عملية تقاص)، أي أن الخطأ المرتكب يواجهه خطأ آخر بالقيمة وله في التصحيح طريقتين كالطريقة المباشرة المطولة والطريقة غير المباشرة المختصرة (المطارنة،2006،ص 149-150).

5- الأخطاء الكتابية : وهي الأخطاء الناشئة عن ترحيل مبلغ حساب لحساب آخر بنفس الجانب.

من هنا فإن الخطأ يختلف عن كل من حالة الغش و الإحتيال بحيث أن الغش هو مرادف للخطأ والإهمال والتقصير، يحدث عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية بهدف إخفاء معالم معينة لتحقيق منفعة شخصية، وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب إلى الاختلاس والإبتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الإفصاح وإساءة استخدام السلطة" (الوقاد و وديان، 2010، ص93).

ويشير (الساعي وعمرو، 2009، ص41) إلى أن الأسباب التي تدفع إلى عمليات الاحتيال هي كما يلي:

1- الظروف الاقتصادية والأوضاع المالية الصعبة والسيئة للموظفين في المنشأة.

2- وجود ضعف في كفاءة العاملين مما يدفعهم إلى الظهور بصورة أفضل.

3- الطمع من أجل الحصول على مكافأة مالية وحوافز إضافية أفضل.

4- محاولة التهرب الضريبي وتضليل دوائر الضرائب.

فنتيجة ما ورد أعلاه يرد الخطأ غير المقصود في البيانات المالية، على شكل: أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات المستخدمة، السهو أو إساءة فهم الحقائق أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية. أما الغش والاحتيال فإنه أي فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي يظهر على شكل تحريف في البيانات والتقارير

المالية، فالتقصير والإهمال وارتكاب الأخطاء المتعمدة من قبل العاملين هي شكل من أشكال الغش والاحتيال (الذنيبات ، 2014).

2-6 أنواع الغش والاحتيال

تتم حالات الاحتيال والتحريف المتعمدة في البيانات المحاسبية إما لغرض إخفاء سرقة الأصول أو لغرض تحريف المركز المالي للمنشأة، .وتقسم عملية الغش والاحتيال حسب الجهة التي تقوم بها في المنشاة إلى نوعين :

1- غش واحتيال الموظفين :سلوك الموظفون عند قيامهم بالغش والاحتيال.

وهو التحريف المتعمد في البيانات المالية الذي يقوم به موظفو المنشأة ويكون تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارجها (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240). ويتضمن سرقة موارد المنشأة واستخدام أصولها للأغراض الشخصية والتي عادة ما تكون مصحوبة بتلاعب في السجلات المحاسبية بشكل يؤدي الى إخفاء ما تم سرقته من موارد (لطفي، 2005، ص 60).

يلعب ضعف نظام الرقابة الداخلية دورا هاما في تهيئة الظروف للعاملين بممارسة عمليات الاحتيال والغش ، إلا أن حالات احتيال الإدارة يمكن أن يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، بسبب نفوذها على إجراءات الرقابة الداخلية، وهي الأكثر صعوبة في الاكتشاف من جرائم احتيال العاملين(David, 2010, P: 40).

2- غش واحتيال الإدارة:

يقصد بغش واحتيال الادارة قيام الادارة بالتلاعب في السجلات المحاسبية بالشكل الذي يؤدي إلى إعطاء صورة غير حقيقة عن الأداء والوضع المالي للمنشأة مما يضلل مستخدمي المعلومات المحاسبية ،وقد تمارس الادارة الاحتيال والغش بأساليب متنوعة منها:

- التلاعب في الاعتراف بالعمليات المالية التي تمت خلال السنة المالية من خلال تأخير أو تقديم الاعتراف بالايرادات أو المصاريف وبما يتناسب مع مصلحتها، وإضافة عمليات وهمية وقيدها في اليومية في نهاية الفترة المالية، وعدم الإفصاح عن بعض الحقائق التي لو أظهرت لتغير المركز المالي للمنشأة . يرى (Zabihollah, 2012, p: 4) بأن احتيال العاملين بصفة عامة يتضمن سرقة موارد المنشأة وما يصاحب ذلك من ارتكاب أخطاء متعمدة في حين يتضمن احتيال الإدارة التحريفات المتعمدة في السجلات المحاسبية بغرض تحريف المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها .

ونتيجة ذلك. يلاحظ أن معظم حالات غش واحتيال الادارة العليا في جانب المصروفات وسوء الاستخدام كون عملية الصرف تحتاج إلى قرارات تصدر عنهم في حين معظم غش واحتيال العاملين يكون في جانب الايرادات كونه يتمثل في السرقة.

- **الغش والتحريف بإعداد قوائم مالية مضللة:**

ويسمى أحيانا غش الادارة بحيث يتثمل على الأغلب في قيام الإدارة بتوجيه القائمين على إعداد القوائم المالية بالتلاعب ببعض البنود المحاسبية وتحريفها بشكل ينعكس على الوضع المالي مما يؤدي إلى تحسين صورتهم أمام ذوي المصالح ، وقد يحصل هذا النوع من الغش في ظل وجود أنظمة رقابية جيدة ، وذلك بسبب تجاوز الإدارة للتعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها، لذا فقد تم الإشارة إليه بما يعرف بغش المهنة (لطفي، 2005، ص 60).

وعادة يتضمن التقرير المالي الاحتيالي تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ، أو إفصاحات خادعة تظهر بأشكال مختلفة.(دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240) منها :

- الخداع كالتلاعب أو التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد لأحداث وعمليات أو معلومات جوهرية أخرى منها.
- سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح.
- معالجة أو تعديل أو تزييف السجلات المحاسبية التي يستند إنتاج القوائم المالية إليها.
- العرض الخاطئ أو الحذف المتعمد لإحداث وعمليات من المقترض أن تصورها القوائم المالية المنتجة.
- التطبيق الخاطئ للسياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها وعدم الإلتزام بعملية الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تمليها القوانين والتشريعات التي يحتكم إنتاج القوائم المالية إليها.
- **الغش والتحريف بسوء إستخدام الأصول:**

يتم هذا النوع في الغالب من قبل العاملين لذا يدمج أحيانا تحت غش الموظفين إذ يرتبط ببنود يتولى تنفيذها مباشرة موظفوا الشركة من خلال سوء استخدام الاصول أو سرقتها، ومن الممكن أن يتم سوء استخدام الأصول بطرق عدة، (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240):

- سرقة المقبوضات من الذمم المدينة أو
- سرقة أصول فعلية أو ملكية فكرية مثل سرقة المخزون

- أو التسبب في أن تدفع المنشأة مقابل بضائع وخدمات لم يتم استلامها أو استخدام أصول المنشأة لأمور شخصية.

- **طرق إخفاء الغش والاحتيال**

إن قيام الادارة أو الموظفين بالغش او الاحتيال لا يتوقف عند حد معين، بل يسعى القائم على ذلك إلى استخدام عدة أساليب وطرق لتغطية ما يقومون به مما يصعب مهمة المدققين، ويتم ذلك بنوعين من التغطية هي: (الحلو، 2012، ص 25).

1- تغطية مؤقتة: وتتطلب إعادة التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.

2- تغطية ثابتة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب بإخفاء الغش والاحتيال استناداً إلى اعتقاده أن:

أ- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختبارية لعملية التدقيق.

ب – اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .

ج – عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

التغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة (بوعزة، 2014، ص32).

2-7 مسؤولية منع واكتشاف الغش والاحتيال

تقع مسؤولية منع واكتشاف الغش والاحتيال على إدارة المنشأة بشكل رئيسي إذ أن فجوة التوقعات لدى المجتمع المالي في تحديد الجهة المسؤولة عن اكتشاف الاحتيال ما زالت قائمة على الرغم من تحديد ذلك بنصوص واضحة في معايير التدقيق، إذ أظهرت العديد من الدراسات أن

المجتمع المالي ما زال يتطلع للمدقق بأنه المسؤول عن منع واكتشاف الاحتيال وأن تقريره النظيف يعني خلو المنشاة من هذه الافعال .(الذنيبات،2014)

ومع التسليم بحقيقة أن الغش عادةً ما يتم إخفاؤه،اهتمت هذه الدراسة باختيار 20 حالة تم تطويرها بالإستناد إلى معيار التدقيق (240). تهدف إلى اكتشاف عمليات الغش والاحتيال في المنشآت، إذ اعتبرت هذه الأسئلة العشرون قرائن عملية لوجود غش واحتيال في المنشأة سواء من قبل الإدارة أو من قبل العاملين، وشكلت ظروفاً خاصة توحي بوجود غش واحتيال قائم في المنشأة يتطلب قدراً زائداً من الاهتمام لإيجاد قرائن كافية للحد من حدوثه(المطارنة،2006،ص 154).

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (240) الموسوم: "مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند تدقيق البيانات المالية" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، على أن المسؤولية الرئيسة لمنع واكتشاف الأخطاء والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشاة وإداراتها، وأن المدقق ليس مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب وإنما يعتبر مسئولآ فقط عن الأخطاء والتلاعب الذي يظهره فحصه المادي للدفاتر والسجلات.

وبناءً على ذلك فإن على المدقق الذي يقوم بأداء عملية التدقيق الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء أكانت بسبب الاحتيال أم الخطأ، وبالتالي لا يتحمل المدقق مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال أو الخطأ ذلك بسبب التحديدات الموروثة لعملية التدقيق والتي تتضمن ما يلي:

1- لا يمكن للمدقق أن يحصل علي تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، وبسبب التحديدات الموروثة لعملية التدقيق، هناك مخاطر لا يمكن تجنبها وهي أن بعض التحريفات الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها حتى إذا تم إجراء عملية تدقيق بصورة دقيقة ووفقاً لمعايير التدقيق وكذلك فإن عملية التدقيق لا تضمن بأنه

سيتم اكتشاف كافة التحريفات الجوهرية ذلك بسبب الحكم الشخصي، والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية، واستخدام الفحص.

2- إن مخاطر عدم اكتشاف تحريفات ناجمة عن الاحتيال هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريفات ناتجة عن الأخطاء وذلك لأن الاحتيال قد تنطوي على خطط متقدمة متقنة ومنظمة بعناية بغرض إخفاء هذا التزوير، وكذلك مخاطر عدم كشف المدقق بيان كاذب ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان كاذب مادي ناتج عن احتيال الموظف ذلك لأن كثيراً ما تكون الإدارة في وضع يمكنها بشكل مباشر أو غير مباشر من التلاعب في السجلات المحاسبية وعرض المعلومات المالية الاحتيالية، ومن هنا يمكن القول بأن قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على براعة مرتكب الاحتيال ، ومدى تكرار ونطاق التلاعب، والحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطون.

3- يعتمد رأي المدقق حول البيانات المالية على مفهوم الحصول على تأكيد معقول، وبذلك لا يضمن المدقق أن يكشف أية تحريفات جوهرية سواء أكانت نتيجة الاحتيال أم خطا ولذلك فإن اكتشاف وجود تحريفات بسبب الاحتيال أو الأخطاء لا يتضمن عدم وجود الكفاءة المهنية أو العناية اللازمة، أو التخطيط، أو الحكم الشخصي غير الملائم، أو عدم تطبيق لمعايير التدقيق.

ولذلك على المدقق ووفقاً لما أشار إليه معيار التدقيق الدولي (240) المؤسوم بـ "مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والأخطاء عند تدقيق البيانات المالية " لتقييم مخاطر الاحتيال القيام بالإجراءات التالية(غالي،2000):

1- القيام بإجراءات للحصول على معلومات لاستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

2- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات.

3- تحديد الاستجابة العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية.

4- تصميم وأداء إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر تجاوز "الإدارة لأنظمة الرقابة".

5- تحديد الاستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

6- اعتبار ما إذا كان خطأ ما تم تحديده يدل على وجود احتيال.

7- الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بالاحتيال.

8- الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالرقابة

2-8 الضوابط الداخلية لمنع الاحتيال والكشف عنه

لقد اهتم القائمون على تطوير عملية التدقيق بالإشارة إلى الآليات التي يمكن بموجبها الحد من عملية الاحتيال وساهمت بذلك المنشآت التي تعرضت للاحتيال إذ وجد استطلاع قامت به شركة (KMPG) عام 2012 ، أن المنشآت تقوم بالإبلاغ عن الأساليب المتبعة في الإحتيال التي تعرضت له ، حيث تبين أن ثلاثاً من أصل أربعِ منشآت قامت بالكشف عن الاحتيال والإبلاغ عن أساليبه، وبالإطلاع على العديد من التجارب، تبين وجود مجموعة من الضوابط الداخلية الخاصة في منع الاحتيال واكتشافه :

أ- فصل المهام : استخدام عملية الفحص والترصيد لضمان أنه لا يمكن لأي شخص أن يسيطر على كافة أجزاء المعاملات المالية، بحيث يتم التأكد من فصل مهمة شراء البضاعة عن مهمة استلامها، وعدم مشاركة الموظف القائم على الشراء بعملية الاستلام،

وفصل وظائف الاستلام والإيداع عن تسجيل المعاملات وحسابات التسويات ، وفصل وظائف الشراء عن الوظائف القابلة للدفع (الذنيبات،2014).

ب–التسويات الدورية : إن يتم تسوية الحسابات البنكية بشكل دوري، ويشمل هذا البند عدة جوانب تتمثل في: في القيام بعمل مذكرة تسوية من قبل شخص مستقل ليس لديه مسؤوليات الإحتفاظ بالدفاتر أو صلاحية التوقيع على الشيكات، بحيث يقوم بالتوقيع على كشوفات الحسابات البنكية وحساب البنك في سجلات المنشآة ومذكرة التسوية والإحتفاظ بها في ملف مستقل.

ج– التقارير المالية : تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول العمليات التشغيلية، تتضمن هذه التقارير الإيرادات والمصروفات المقدرة ومقارنتها مع التقارير الفعلية مع تقديم إيضاحات حول أسباب الإختلاف بينها، ومن ثم توثيق الإجراءات والسياسات المالية والنفقات الرئيسية في محاضر مجلس الإدارة ، والإستفادة من مدققي الحسابات المستقلين في شرح البيانات السنوية لمجلس الإدارة .

ح– إستخدامات الأصول : ضمان استخدام أصول المنشأة للأغراض الرسمية، ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية، فحص تقارير المصروفات والتأكد منها بشكل دوري، لتحديد إذا كان هناك مصاريف لا تتعلق في بأنشطة المنشأة ، ومسك سجلات خاصة بالمركبات الموجودة في المنشأة ، وعمل بطاقة لكل مركبة تتضمن معلومات عنها، بالإضافة إلى الأوقات و عدد الأميال أو قراءات عدادات المسافة، والغرض من الرحلة واسم الموظف الذي استخدم المركبة. ومراجعة السجلات بصورة دورية لتحديد أن الاستخدام ملائماً ومتعلق بالأعمال التجارية.

خ- حماية صناديق المصروفات النثرية والصناديق النقدية الأخرى، تتم حماية النقد من الاختلاس أو إساءة الإستخدام في المنشأة من خلال وضع لوائح داخلية تتضمن الحد الأعلى من النقد المسموح للموظف الاحتفاظ به. والتركيز على ضرورة إيداع المبالغ النقدية في البنوك أولاً بأولٍ ، و استخدام صناديق ذات مواصفات خاصة للإحتفاظ بالنقدية ، ومسك سجلات خاصة في كل صندوق تتضمن أرقام إيصالات القبض، وفواتير الصرف ، والتدقيق الدوري على هذه السجلات.

د- الكشف عن عملية الاحتيال على حسابات الذمم المدينة، إذ تعد حسابات الذمم المدينة من البنود القابلة للتلاعب وخاصة في المنشآت التي لا يكون بها فصل بين وظيفة تسجيل الديون وإستلام النقد بحيث يمكن للموظف أن يتلاعب بعمليات إثبات المقبوضات في السجلات بما يتلائم مع أرصدة النقد المختلسة مما يؤثر على نتيجة أعمال المنشأة وخلق إشكالات مستقبلية مع العملاء ، ولمعالجة هذا الموضوع فإن وجود رقابة محاسبية داخلية قوية تعد أكثر الطرق نجاحاً في منع وكشف عمليات الإحتيال ، بالإضافة إلى ضرورة فصل المهام بين الموظفين.

- ولمواجهة هذه الإشكالات يجب على المنشأة القيام بحزمة من الإجراءات (David, 2010, P: 52) :

أ- القيام بتدريب الموظفين، وتعريفهم بالأساليب المختلفة في الاحتيال المستخدمة في حسابات الذمم المدينة وطرق والكشف عنها. مثل التلاعب في حسابات العملاء بتسجيل دفعة عميل إلى حساب عميل آخر بصورة مستمرة لإخفاء سرقة الذمم المدينة. مما يجعل المنشأة تركز على إستلام الذمم المدينة بموجب شيكات بنكية بدلاً من النقد.

ب- تعزيز الرقابة الداخلية والإشراف على كافة عمليات القبض وإجراء الجرد الدوري .

ت- مراقبة سلوك الموظفين، مثل تغييرات كبيرة في عادات الإنفاق وعدم رغبة الموظف في الحصول على إجازة وعدم الاستعداد لأخذ وقت للعطلة.

ث- تطبيق إجراءات تدوير العمل بين الموظفين والطلب منهم إجراء محاضر تسليم رسمية بالعمل.

ج- تنفيذ برنامج الإبلاغ عن المخالفات لتشجيع الإبلاغ عن الأنشطة التحايلية من خلال توفير وسائل اتصال مناسبة مع الإدارة العليا.

ح- القيام بعمليات جرد مفاجئة لحسابات الذمم المدينة ومقارنة أرصدتها مع سجلات المقبوضات الرسمية ،لاكتشاف عمليات حذف الحسابات ووضع علامة على الحسابات المشكوك فيها.

خ- عقد اتفاقيات مع جهات خارجية لتقوم بعمليات التدقيق بصورة منتظمة وممنهجة ،والطلب من مدقق الحسابات شرح طرق الكشف عن عمليات الاحتيال المستخدمة (KPMG,2012).

2-9 دوافع ارتكاب عمليات الاحتيال والغش :

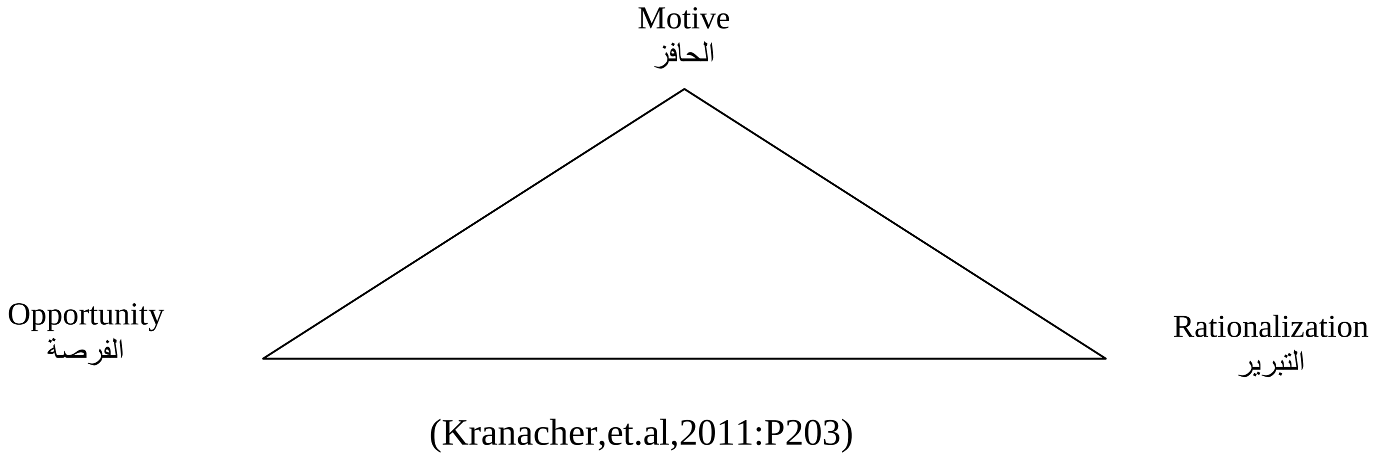
إن فهم المدققين الخارجيين لدوافع العاملين لإرتكاب عمليات الإحتيال يمكنهم من إجراء تقييم أفضل للمخاطر، ومساعدة أصحاب العمل في إتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة (الذنيبات،2014) .

إن لكل عملية احتيال وغش مزيج من الدافع والفرصة إذ عادة ما يتم تناول هذه الفرصة لارتكاب هذه العمليات من خلال ضعف الضوابط الداخلية. إذ يصبح الإحتيال صعباً في حالة وجود الضوابط والمعايير المناسبة، ولتفويت الفرصة يحتاج الأمر إلى

تقسيم المسؤولية. فوجود شخص واحد يتحكم في كل من السجلات والأصول، يؤدي إلى زيادة القدرة على ارتكاب عمليات الاحتيال. ولكن إذا كان هناك موظفٌ آخر يشارك في المهمة، فإنه من غير المهم بناءً على ما تقدم فإذا ما نظرنا إلى مفهوم القوائم المالية المضللة بصوره أكثر عمقاً وشمولاً، في محاولة للكشف عن الدوافع المحفزه لتحوير الواقع الفعلي التي من المفترض أن تصوره هذه القوائم، نجد أن الجشع والإفتقار الرقابي المؤسسي يبدآن بالظهور كمحفز أساسي لعمليات التضليل، وفي ظل توفر مكونات مثلث الاحتيال كما في الشكل رقم (1) (الحافز -Motive–، الفرصة -Opportunity–، التبرير Rationalization) فإن النتيجة الحتمية هي تضليل القوائم المالية (Sarna, 2010:P15,19,39).

لقد تم تقديم مثلث الاحتيال من الناحية المهنية ضمن الفقره (7) لمعيار التدقيق الأمريكي رقم(99) { إعتبارات الإحتيال عند تدقيق القوائم المالية}، حيث أشارت هذه الفقره إلى وجود ثلاثة شروط تمثلها أقطاب مثلث الإحتيال عند حصول عمليات احتيال، وبالتالي يتوجب على مدقق الحسابات أن يقوم بتحديد مخاطر الإنحرافات التي تشتمل عليها القوائم المالية والناتجة عن عملية الاحتيال أثناء تنفذيه لعملية التدقيق، مع شئ من التركيز على المخاطر المستمده من مكونات مثلث الاحتيال (Smieliauskas,2008:P193)، الشكل رقم (1) يصور مكونات مثلث الإحتيال(Kranacher,et.al,2011:P203):

الشكل رقم(1) مكونات مثلث الإحتيال



(Kranacher,et.al,2011:P203)

وفيما يلي شرح لمكونات مثلث الإحتيال(Albrecht,et.al,2012:P36-39):

1) الحافز / أو الدافع (Motive)

تشير الحوافز إلى العوامل التي يتعايش معها مرتكب الممارسات الإبداعية، حيث تشكل بمجملها ضغطاً يولد الحاجة إلى إرتكاب ممارسات تخرج عن الإطار المألوف بهدف تقليل التوتر الذي يتعرض إليه مرتكب الممارسات الإبداعية نتيجة لهذه الضغوط، وعليه فإن مثل هذه الظروف تعتبر الأساس تجاه إرتكاب ممارسات يتمحور مضمونها حول التلاعب في مضامين القوائم المالية بهدف تقليل الإجهاد الناتج عن الظروف التي يعيشها مرتكب الممارسات الإبداعية، وبالتالي فإن الضغوط المالية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسة، تشكل بمجملها ضغوطاً يمكن النظر إليها كحوافز لارتكاب ممارسات إبداعية.

2) الفرصة (Opportunity)

ويقصد بالفرصة توافر الظروف المواتية لمرتكب الممارسات الإبداعية للقيام بتصرف يشبع حاجاته ويقلل من الضغط الذي دفعه إلى إرتكاب مثل هذا التصرف، وبالتالي فإن ضعف النظام الرقابي الداخلي والذي يسهل عملية الدخول إلى البيانات، وعدم مقدرة الشركة على صياغة سياسات ووضع إجراءات إحترازية تهدف إلى إكتشاف عمليات التحايل يشكل بمجمله فرصاً مواتية لإرتكاب ممارسات إبداعية.

3) التبرير (Rationalization)

ويقصد به تبرير تصرف يحمل في طياته مخالفة للقوانين والمعايير والتشريعات المعمول بها على أنه تصرف مقبول من حيث العادات والتقاليد وما تمليه الأخلاق المهنية لمرتكب الممارسات الإبداعية. وبالتالي فإن مرتكب الممارسات الإبداعية يعمد إلى تبرير التصرف الذي قام به من منظور الظروف التي يتعايش معها، ومن الأمثلة على هذه التبريرات:

- ✓ إن ما تمت سرقته كان بهدف الاقتراض لفترة زمنية مؤقته لحل مشكلة أنية لديه، مما يعني بأن مرتكب الممارسات الإبداعية يقنع نفسه بأنه سوف يعيد المبلغ المسروق بعد إنفراج الضغط الذي دفعه إلى القيام بهذا التصرف.
- ✓ إن تصرف مرتكب الممارسات الإبداعية غير مؤذٍ لأي شخص كان، مما يجعله يستقبل هذا التصرف على أنه جيد.

- ✓ عـدم تـوافر رضـى وظيفـي لـدى مرتكـب الممارسـات الإبداعيـة (مثـل رواتـب غيـر مرضـية، بيئـة عمـل غيـر مرضـية، معاملـة الـرئيس للمـرؤوس) ممـا يولـد لديـه الشـعور بأن المنظمة مدينة له.

- ✓ إن الـدافع الـذي يكمـن وراء عمليـة السـرقة نبيـل، مثـل إنقـاذ أحـد أفـراد الأسـرة وتجنـب خسارة ممتلكات مثل البيت العمل السيارة.

وفــي هــذا الســياق تجــدر الإشــارة إلــى ضــرورة إدراك عنصــر رابــع، بالإضــافة إلــى العناصــر التــي أشــار إليهــا مثلــث الغــش (الــدافع، الفرصــة، الحــافز) ، حيــث أكــدت بعــض الدراســات علــى ضــرورة الأخــذ بعــين الإعتبــار القــدرات الشخصــية ومــدى وعــي وإدراك الأشــخاص للقــوانين والمبــادئ والتشــريعات الماليــة التــي يُحــتكم إليهــا عنــد إعــداد واصــدر القوائم المالية (Wolfe,& Hermanson, 2004, P3).

وبنــاءً علــى مــا تقــدم نســتطيع القــول بــأن التلاعــب الرقمــي يعبــر عــن اســتخدام الإدارة لتقـديراتها وخبراتهــا الســابقة الممزوجــه بمعطيــات المرحلــة لإختيــار تقنيــة أو أســلوب محاســبي ومعــين أو تصــميم معــاملات إقتصــادية معينــة (Economical Transaction) مــن شــأنها التــأثير علــى إنتقــال الثــروة بــين منظمــة الأعمــال والمجتمــع (Political Costs)، المقرضـين (Cost of Capital)، والإدارة (Management Compensation Plan)، وهنــا تجــدر الإشــاره إلــى أن المنظمــة تعمــل لصــالحها فــي حــال اتباعهــا لأســاليب تــؤثر مجملهــا علــى إنتقــال الثــروة بــين منظمــة الأعمــال والمجتمــع والمقرضــين (الحالــة الأولــى والثانيــة)، فــي حــين أنهــا لا تعمــل لصــالحها فــي حــال اســتخدامها لأســاليب تــؤثر علــى مكافآت الإدارة (الحالة الثالثة) (Balaciu & Pop Cosmina, 2008, P935).

حتمل أن ينجح مرتكب الإحتيال وقد لاينجح (مسعد والخطيب،2009).

من هنا فإن الرقابة الداخلية لوحدها لا تعد كافية لمنع الاحتيال، فمن المفترض أن وجود مجموعة من الضمانات المعقولة، ويصعب تجاوزها أو الالتفاف حولها من قبل العاملين.

2-10 معيار التدقيق الدولي (240) ومسؤولية المدقق المتعلقة بالغش والاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية

يحتوي معيار التدقيق الدولي رقم (240) عرضا لبعض أساليب الغش والاحتيال المذكورة أدناه:

أولا: الاختلافات في بيانات السجلات المحاسبية وتشمل ما يلي :

1- وجود معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب.

2- وجود معاملات مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة المنشأة.

3- وجود أرصدة أو معاملات غير مدعمة أوغير مصرح بها.

4-وجود تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري في النتائج المالية.

5- وجود أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة (غالي،2000).

ثانيا: الأدلة المتعارضة أوالناقصة

وهي تلك الأدلة التي يكون فيها تعارض وتناقض بين ما هو مفصح عنه في القوائم المالية والتي تثير الشك لدى مدقق الحسابات والتي تستوجب قيامه بطلب قرائن وأدلة لإثبات عدم وجود حالات من الغش والاحتيال أو الخطأ. وتشمل الأدلة المتعارضة أوالناقصة ما يلي:

1- مستندات ناقصة.

2- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها.

3- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.

4- تغييرات غير عادية في الميزانية العمومية ، أوتغييرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها.

5- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة ،في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع بيان مصرفي.

6- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

ثالثا: علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة

وتشمل علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة ما يلي:

1- منع المدقق من الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاءالذين يمكن طلب الأدلة منهم.

2- ضغوط غير مناسبة تفرضهاالإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.

3- تأخيرات غير عادية من قبل المنشأة في تقديم المعلومات المطلوبة.

4- عدم الرغبة في إضافة أوتعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم.

5- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية.

وبناءً على هذه المؤشرات ، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات،وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الإجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب(المطارنة،2006،ص 156).

ويلاحظ أن يقظة المدقق الخارجي كفيلة بأن تمكنه من كشف الغش والاحتيال في القوائم المالية وأن التزامه في تطبيق الاجراءات الواردة في معيار التدقيق الدولي (240)، يوجه انتباهه الى العديد من النقاط المهمة لكشف من يحاول القيام بعمليات الغش والإحتيال وهذا الأمر الذي يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة .

11-2 متغيرات الدراسة

المحور الأول:سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال.

ويشمل هذا المحور ما يلي:

1-التصرف غير الاعتيادي: غالبا ما يتصرف الشخص الذي يود الإحتيال بطريقة غير اعتيادية، وعندما نأخذ هذا التصرف غير الاعتيادي بعين الاعتبار فإن هذا التصرف ربما يشكل قرينه على أن الشخص محتال، فعادة لن يأخذ المحتال إجازة اعتيادية مثل التي يحصل عليها بقية الموظفين أو إجازة مرضية خشية أن يتم كشف أمره، كما أن المحتال لا يوكل أحدا للقيام بعمله حتى لو لم يكن لديه الوقت لتأدية أعماله ، والأعراض الأخرى التي من الممكن أن تظهر على المحتال هي تغيرات في سلوكه مثل حدة الطبع والارتياب (محمود وآخرون ، 2011 ، ص 23).

2-الشكاوي: يتم استقبال الشكاوى حول حصول المحتال المحتمل على رشاوي أو بغشيش وهذا يدل على وجود عملية احتيال يتم تنفيذها. إن الشكاوى أو البغشيش هي أحد المصادر التي نستدل بها على وجود الاحتيال فلا بد من التعامل معها بجدية، وعلى الرغم من أن هذه الحالات تستند، للأسف، في الغالب إلى الشك، فإنها ما تزال ذات قيمة تبرر أن يتم التحقق من صحتها(محمود وآخرون،2011،ص 22).

3-الموظفون الأشباح (الوهميين): هو احتمال وجود موظفين وهميين يطلق عليهم صفة الأشباح وهم الذين تدرج أسمائهم في كشف الرواتب دون أن يكون لهم وجود حقيقي في الشركة.

4-حساب نفقات المهمات الرسمية الخارجية: قد يلجأ الموظفون وبشكل متكرر بتغطية عمليات احتيال حققوا بها مكاسب مالية لتغطية هذه العمليات. يعمل المحتال المحتمل في تحميل هذه المكاسب إلى حساب نفقات المهمات الرسمية الخارجية.

5- التواصل مع العملاء: قد يشوب العلاقة بين العملاء وموظفي الشركة حالات من الغش تستمر إلى مدة من الزمن وقد يقع خلاف بينهما يشجع العملاء على كشف أساليب غش واحتيال ارتكبها أحد الموظفين لتحقيق مكاسب مالية شخصية.

المحور الثاني:نظام **الرقابة الداخلية على السجلات.**

ويشمل هذا المحور ما يلي (مسعد والخطيب، 2009، ص222-246):

1-التلاعب في قيمة المبيعات: الفجوة في المبيعات وتتمثل في عدم دقتها وهذا قد يعني أن المبيعات قد تم زيادة قيمتها بخلاف قيمتها الفعلية الموجودة في إيصال البيع أو أنه قد تم تزويره ليذهب الغرض لمصلحة المحتال المحتمل.

2-التلاعب في الذمم المدينة: يعطي موظفو المبيعات إمكانية البيع الآجل بشكل متكرر لمجموعة خاصة من العملاء، مع تسجيل عناوين خاطئة في سجلات الشركة قد يكون العنوان المعطى هو عنوان أو صديق أو قريب للموظف.

3-تسوية الحسابات: أحيانا قد لا يتم تغطية الإيداعات المسروقة أو الشيكات، وبالتالي مع مرور الوقت يزيد قيمة وعدد البنود التي يتم العمل على تسويتها، تتضمن هذه الظاهرة تأجيل إيداع البعض من الشيكات أو تجيير الشيك إلى مستفيد آخر من قبل محاسب مخول في الشركة.

4-عمليات شراء غير ضرورية: يمكن أن يتم استخدام عمليات الشراء الزائدة عن الحاجة كستار للاحتيال، وذلك في استخدام مستفيدين غير موجودين في الواقع للحصول على دفعات من المال.

5-الدفعات المزدوجة: أحيانا يتم تحويل الدفعات المزدوجة لحساب موظف معين مقابل عمل إضافي واحد بترتيب مسبق مع المحاسب الداخلي (المحتال المحتمل) مقابل تقاسم الدفعة.

المحور الثالث:عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية.

ويشمل هذا المحور ما يلي (محمود وآخرون،2011، ص69-118):

1-خلل في دفتر اليومية: عندما يتم سرقة المال أو البضائع ولا يتم تغطية ذلك بمدخل وهمي فإنه سيحدث خلل في دفتر الحسابات اليومية، في هذه الحالة يتم جرد البضائع والمال النقدي من أجل رصد إي عملية فقدان للموجودات.

2-التسويات البنكية: إن الإيداعات أو الشيكات التي لا تشملها التسويات البنكية قد تكون مؤشراً على حدوث السرقة، فقدان الإيداعات قد يعني أن المحتال المحتمل قرر الفرار وبحوزته المال، وفقدان الشيكات قد يعني أن المال قد تم إعطاؤه لمستفيدين وهميين

3-وثائق مفقودة: إن الوثائق التي لا يمكن تحديد مكانها تعد مؤشراً قوياً على وجود الاحتيال، وعلى الرغم من أن فقدان الوثائق قد يكون مرده إلى عدم وضعها في المكان المناسب إلا أنه يتوجب على المدقق الداخلي أن يبحث عن الأسباب التي أدت إلى فقدانها والخطوات التي يجب إتباعها في تحديد موقعها، ولكن مع الأسف ما يحدث غالبا هو لإيجاد البديل عن الوثيقة المفقودة دون أن يتم تحديد ما إذ كان هناك محاولة احتيال.

4-مذكرة ائتمان مزيفة: تستخدم مذكرات الائتمان المزيفة والتي تسمح للعميل بالشراء على الحساب لتغطية سرقة المال النقدي، يتم كتابة مذكرة بيع على الحساب (ذمم مدينة) مزيفه للعميل من أجل عمل موازنة للمجموع الكلي للإيرادات.

5-ضبط الذمم المدينة : في الحالات التي يتم فيها التلاعب في نقدية ما يدفعه العملاء فلا بد من ضبط المقبوضات من أجل سد العجز. يمكن ضبط سجلات المقبوضات النقدية باعتبار أن كمية النقد المدفوعة من قبل العملاء هي ذمم مدينة.

6-التلاعب في مخصصات الذمم: قد يلجأ المحتال المحتمل إلى تخفيض قيمة ذمم العملاء عن طريق وضع مخصصات ذمم مشكوك في تحصيلها كوسيلة سرقة محتملة لهذه الذمم.

المحور الرابع:الاجراءات اللازمة **للرقابة على المخزون(نظمي والعزب،2012،ص 91-105).**

ويشمل هذا المحور ما يلي:

1-بضائع مسترجعة: إن البضائع المسترجعة عندما لا تسجل في السجلات بقيمتها المباعة تعطي مؤشراً قوياً على احتمال السرقة.

2-نقص المخزون: إن التناقص المفرط في المخزون قد يشير إلى وجود نشاط احتيال يبدأ من الاختلاس وسرقة المخزون ومحاولة إخفاءه.

3-الإتلاف المبالغ في المخزون: قد يلاحظ أن تزايد كميات الإتلاف للمخزون يرافق بوجود احتيال محتمل يتمثل في تكرار وإعادة بيع ما تم إتلافه.

4-مدفوعات مبالغ بها متعلقة بالمخزون: المدفوعات المبالغ بها إلى حد مفرط قد يتم دفعها ثمناً لمشتريات بضاعة أعلى من الأسعار المعتادة ، وقد تدل على حالات من مصروفات محتملة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وقد تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومنها ما يلي:

1- دراسة (Carcello & Nagy.2004)بعنوان:

Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين استمرارية المدقق واكتشاف الغش والاحتيال بالتقارير المالية للشركات الأمريكية خلال الفترة 1990 إلى 2001. وقد وجد أن أغلب التقارير المالية التي وقع فيها الاحتيال تقع في فترة السنوات الثلاث الأولى من تولي مدقق الحسابات لمهامه مع العميل، كما لم تقدم الدراسة أية أدلة على ارتباط الاحتيال والغش بالتقارير المالية مع زيادة فترة استمرارية المدقق. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للشركات المبحوثة على علاقة بطول فترة استمرار مدقق الحسابات، بمعنى أن استمرارية المدقق لفترات زمنية طويلة تقلل من استقلاليته بقبوله وإقراره لتقارير الإدارة ذات مستوى التحفظ المتدني، كما أن سلبية العلاقة يمكن أن تقل في الحالات التي تزيد فيها المساءلة القانونية للمدقق ولم يظهر أثر لكبر حجم العميل عليها.

2- دراسة العقدة، صالح، والنوايسه، محمد، (2007)، بعنوان:

العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني، وذلك من خلال تناول العديد من المتغيرات وتقديم

توصيات حول رفع مستوى أداء ديوان المحاسبة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة خاصة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تم اختيارها عشوائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أنه يوجد تأثير للإستقلالية المالية والإدارية ، في حين كان تأثير دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية منخفض ، كما و أظهرت النتائج الى ضرورة تنمية الوازع الديني في نفوس القائمين على إدارة المال العام من جهة، وأشارت الى ضرورة عنصر التدريب والدورات والتي تلعب دورا كبيرا في المساعدة على كشف الأخطاء والغش، وبخاصة التدريب على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدقيق ، التي كانت أهميتها ذات مستوى عالي.

وأوصت الدراسة الى تحسين الأداء من خلال تعزيز الإستقلالية المالية والإدارية لديوان المحاسبة وشمول كافة المؤسسات والدوائر العامة لرقابة ديوان المحاسبة.

3- دراسة (المومني، وجمال 2008) بعنوان:

مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، وقد قام الباحثان بإختيار عينة قصدية بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب (شركات) تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان أهمها أن مدققي حسابات يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش كما يحددها المعيار رقم (240)، ويلتزمون بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش كما يحددها المعيار، بالإضافة الى

وجود إلتزام من قبل المدققين في إتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية والقضائية كما يحددها معيار التدقيق الدولي رقم (240).

4- دراسة(Desai et al., 2008) بعنوان:

The Reputational Penalty for Aggressive Accounting EarningsRestatements and Management Turnover

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العقوبات المتعلقة بسمعة المديرين الذين يمارسون عمليات التلاعب و الاحتيال بالحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة المحاسبة النفعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيقاع عقوبات بالمديرين الذين يخرجون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بهدف حرمانهم من فرص الحصول على وظائف في المستقبل، والتشكيك في، (GAAP)القوائم المحاسبية الصادرة عن المنشات التي يعملون فيها ، كما بينت أنه يتم إجراء صفقات صورية في نهاية السنة المالية ، ومنث م إلغاؤها في العام الذي يليه . كما بينت النتائج أن المنظمات تهدف إلى تحسين صورتها المالية لجلب مزيد من التبرعات ، لذلك يتم التلاعب والاحتيال بنسب الإنفاق وقامت الدراسة كذلك بتحليل الخصائص المالية للمنظمات التي يتوقع ، (Spending Ratio)ممارستها لعمليات التلاعب والاحتيال ، فكانت هذه الجمعيات تتسم بأنها جمعيات كبيرة الحجم ، ونفقاتها عالية.

5- دراسة (عرار، 2009). بعنوان:

مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم

تصميم استبانة خاصة ليتم اوزيعها على المدققين الخارجيين، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان من أهمها أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، وأظهرت وجود علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك الإجراءات والإختبارات لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية ، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات الداخلية والخارجية في مدى التزام كل منهم بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

6- دراسة (Rezaee, 2009)

Restoring Public Trust in The Accounting Profession By Developing Anti-Fraud Education, Programs, and Auditing

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد علي استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش والاحتيال المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة. وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تلعب دوراً هاماً في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة.

وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج كان من أهمها ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة والذي يرجع إلى تعدد حالات الغش والاحتيال المالي بالقوائم المالية للشركات العامة (المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات،

وأن إستعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، المنظمين، الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

7- دراسة (جعارة، 2012). بعنوان:

أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب والإجراءات التي يتبعها المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامةمن وجهة مدققي الحسابات الخارجيين، وقد ركزت الدراسة على عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير الاحتيالية وسوء استخدام أصول الشركة وهي عوامل تؤدي إلى فشل مدققي الحسابات الخارجيين في الكشف عنها. وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والذين قاموا بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن ظاهرة الاحتيال والغش موجودة تاريخيا إلا أنها ظلت محدودة لا ترقى إلى مستوى المشكلة العامة في محاسبة الأعمال وبين المتعاملين وذلك بفضل الجهود المبذولة من جانب الدول التي سنت القوانين والتشريعات التي تجرم الاحتيال والغش، بالإضافة الى أن أدوات القياس المستخدمة بالدراسة كانت قادرة على توضيح الصورة لدى مدققي الحسابات الخارجيين حول كيفية اكتشاف أساليب الاحتيال والغش التي يلجأ إليها العاملين في الشركات المساهمة العامة أو من قبل أعضاء الإدارة العليا، وأن مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن قادرين على اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحفظ الشركات في إصدار الأصول المالية للموجودات وطرح الأسهم في أسواق المال والعمل على منع صفقات المضاربات وتفعيل دور هيئات المراقبة المالية في الأردن.

8- دراسة (Chen, 2012) بعنوان:

The Fraudulent Financial Reporting Characteristics of the ComputerIndustry

هدفت هذه الدراسة للتعرف على خصائص الإبلاغ المالي المضلل في شركات صناعة الحواسيب ، من خلال العمل والتحليل الجماعي لجميع المعطيات، حيث عرفت الدراسة الإستراتيجية المالية كما عرفت العوامل المتغيرة للإسهام لنماذج الإبلاغ المالي في الشركات المتخصصة في صناعة الحواسيب في الولايات المتحدة. كما سعت أيضًا للتعرف على طرق الإبلاغ المضللة المتبعة من قبل المحاسبة في هذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض خصائص التضليل المالية المتبعة في تلك الشركات ، مشابهة وإلى حد كبير للأساليب المتبعة في الشركات الأخرى ، وأن بعض الشركات قامت بزيادة هامش الربح وعوائد استخدام أصولها وخفضت تدفقاتها النقدية مع تناغم ملحوظ بانخفاض مبيعاتها الآجلة . كما تبين أن من خصائص التضليل المميز بتلك الشركات ،عدم التناغم بين إيرادات المبيعات والمدينين ، ومخزون نهاية المدة مع مجموع الأصول ، وأظهرت النسب المالية التي تم قياسها لأغراض السوق المالي الضعف الموجود بالشركة والمخاطر التي تواجهها على الرغم من نجاحها في تحسين صورة الدخل.

9- دراسة (Montgomery, 2012) بعنوان:

Auditors New Procedures for Detecting Frauds

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طريقة توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونيا والخروج بأساليب جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين السابقين والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج الأكثر في كشف الاحتيال في البيانات المالية، في الشركات الأمريكية،

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها الطلب من المدقق القيام بتطوير النظام الرقابي بقدر الخطر من الاحتيال، ومطالبته بأن يتبع أسلوب أكثر شمول في عملية الفحص بالإضافة الى التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية، وأن يطلب من المدقق في تغيير إجراءات التدقيق والوقت المحدد لهذه العملية.

10- دراسة (محمد ودحدوح، 2013)، بعنوان:

دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية والمدققين الخارجيين، وقد تضمنت الاستبانة ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها والتي من شأنها الحد من الاحتيال .وخلصت الدراسة إلى أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهامها تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، كان أهمها أن تتوافر الاستقلالية لدى أعضاء لجنة التدقيق، بالإضافة الى توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق وأن تحتوي على سنوات خبرة عملية وأن تكون هذه الخبرات متنوعة، وبينت أيضاً الى أن يتم الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند

إعداد التقارير المالية، والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذات العلاقة، وأن يتم تحديد مخاطر الإحتيال وتقييمها، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لملاحظات المدقق الداخلي المتعلقة بالاحتيال وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومدى توافرها لدى لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية ، ودعت الى توفير الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها.

11- دراسة (المطارنة، 2013)، بعنوان:

دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، شمل مجتمع الدراسة مكاتب التدقيق العاملة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أنه يوجد أثر لأخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال على جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بينت النتائج أيضاً الى أهمية الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدول زمنى لانجاز كل مهمة، وأظهرت أيضاً أهمية التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة بما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التي يقومون بتدقيقها، وأظهرت أنه يجب أن توجد الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التي يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس

المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية.

وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وفقا لمعايير العمل الميداني الدولية، من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح على جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة.

12- دراسة (بوعزة، 2014)، بعنوان:

مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

هدفت هذه الدراسة إبراز مسؤوليات المدقق الخارجي حول التصرفات غير القانونية في القوائم المالية وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية وقدرتهم على اكتشاف مخاطر الغش وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه من قبل مدققي الحسابات. وخلصت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي غير مسؤول قانونياً على اكتشاف الغش إلا أن عليه أن يبذل العناية المهنية ويمارس الشك المهني عند مراجعة القوائم المالية لاكتشاف التلاعبات باعتبار أن المجتمع المالي ينتظر منه إبداء الرأي حول صحة القوائم المالية بأكثر شفافية ومصداقية.

13- دراسة (بوميالة، 2014)، بعنوان:

مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال: دراسة تطبيقية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال : دراسة تطبيقية من وجهة نظرالمديرين الماليين . ً، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة تم توزيعها على المديرون الماليون في تلك الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أنه هناك التزام من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال بدرجة عالية، وأن

أهم المعوقات التي تحد من الغش والاحتيال هو المتعلق بتطبيق برامج الحماية هو نقص المؤهلات العلمية والخبرة العملية لدى القسم المالي.

وأوصت الدراسة الى زيادة الوعي والاهتمام بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

1- **المتغيرات:** تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من الأساليب التي يتبعها المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال في البيانات المالية من خلال أربعة متغيرات هي (الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال، وفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء، والتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية، والإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون)، وهذه التقنيات هي قرائن على وجود غش واحتيال في المنشأة سواءً من الإدارة أو من الموظفين. ونظراً لقلة الدراسات في البيئة الكويتية في هذا الموضوع –تحديداً– فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

2- **المجال:**تنوعت مجالات الدراسات السابقة بين التركيز على مخاطر الأعمال وخطر الاحتيال وتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. أما هذه الدراسة فهي دراسة ميدانية محاسبية في الشركات المساهمة العامة الكويتية، ومجالها تطبيق الاختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)، حيث سيتم الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها ومن خلال تصميم استبانة وفقا للمشكلة والفرضيات، وبما يناسب النموذج المعد وفقا للمتغيرات المختارة، حيث سيتم استطلاع آراء مدققي الحسابات الخارجيين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

3- **بيئة الدراسة:** إن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت شملت دولاً عربية مثل الأردن وفلسطين ومنها ما كان في بيئات أجنبية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، واختص في قطاع إنتاجي محدد كالصناعة أو التامين أو المصارف

أو المنظمات الصغيرة، بينما أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت حيث كانت شاملة للشركات المساهمة العامة الكويتية فيها كمجتمع للدراسة.

4- **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:** تشكل الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت المعيار رقم (240) المتعلقة بالاحتيال والغش، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، بأنها سوف تركَز على مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق الاختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار المذكور في دولة الكويت.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

3-4 ثبات الأداة

3-5 أساليب التحليل الإحصائي

3-6 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف الى أي مدى يلتزم المدقق الخارجي في تطبيق الإجراءات الواردة في معيار التدقيق الدولي (240) من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، إذ تم دراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة الحالية والخروج بالتوصيات.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع مكاتب التدقيق. والبالغ عددها (180) مكتب تدقيق. حيث تم إختيار (63) مكتب بطريقة عشوائية لتمثل عينة الدراسة ، حيث وزعت عليهم 120 استبانة ، حيث تم استرداد إستبانات بلغت (100) إستبانة فقط من المجيبين والتي تم إخضاعها الى التحليل الإحصائي ، واستبعدت 11 استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي ، و(9) إستبانات لم يتم الإجابة عليها .

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير استبانة غطت فرضيات الدراسة، وباستخدام عبارات تقييميه حسب مقياس ليكرت الخماسي من حيث درجة (موافقة عالية 5 علامات، موافق 4 علامات، محايد 3 علامات، غير موافق علامتان، موافقة منخفضة علامة واحدة). وقد تم توزيعها على مدققي الحسابات الخارجيين في مكاتب وشركات التدقيق. والملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة الذي تم توزيعه على المستجيبين.

3-4 ثبات الأداة

للتأكد من اتساق الاجابات على فقرات الاستبانة تم احتساب معامل كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha، حيث بلغ لاجمالي فقرات الاستبانة (92.6 %) وتعد هذه النسبة مقبولة في مثل هذه الاختبارات من اجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، كما يلاحظ أن جميع فقرات قيم ألفا أكبر من النسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس، ويعزى ارتفاع معدل الثبات لاجمالي الاجابات عن المعدلات الفرعية الى زيادة عدد الفقرات حيث ان هناك علاقة طردية بين عدد فقرات الاستبانة ومعامل الثبات، وبشكل عام فان والنتيجة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتعارف عليه للثبات (Malhotra, 2004, p: 268) والجدول رقم (3-1) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3-1)

قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha) للاتساق الداخلي للمتغيرات

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
1-5	سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال	%86.4
6-10	نظام الرقابة الداخلية على السجلات	%82.2
11-16	عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية	%86.5
17-20	الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون	%85.0
1-20	**الأداة ككل**	**%92.6**

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (ضعيف، متوسط، مرتفع) وبناءاً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

ضعيف من (1)− أقل من (2.33).

متوسط من (2.34) – (3.67).

مرتفع من (3.68) إلى (5).

3−5 أساليب التحليل الإحصائي

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) ومعالجة البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1− مقاييس النزعة المركزية: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2− اختبار t−test:(One sample t− test) للعينة الواحدة:إذ تم استخدامه في اختبار فرضيات الدراسة.

5− **اختبار ألفا كرونباخ:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

6-3 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة في جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأولية، إذ تم الحصول عليها من خلال الاستبانة والتي غطت التساؤلات والفرضيات المنصوص عليها، وحرصاً على صحة ودقة الإستبانة تم إعطائها المزيد من الإهتمام وإخضاعها الى البحث والتقصي من قبل العديد من الباحثين في ذات المجال .

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 خصائص أفراد عينة الدراسة

4-2 التحليل الوصفي لمجالات الاستبانة

4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة.

4-1 خصائص أفراد عينة الدراسة

تمت دراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من مدققي الحسابات الخارجيين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية، من حيث (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية) ومن ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات، وفيما يلي هذه الإجابات والتي تم الحصول عليها من خلال الجزء الأول من الاستبانة، والتي يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

أولا: العمر

جدول (4-1)

توزيع العينة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
25 سنة فأقل	20	%20.0
26-35 سنة	39	%39.0
36-45 سنة	18	%18.0
46 – 55 سنة	19	%19.0
56 سنة فأكثر	4	%4.0
المجموع	**100**	**%100**

إن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في العينة يتركزون في الفئة التكرارية (26-35 سنة) وشكلوا ما نسبته 39.0% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (25 سنة فأقل) وشكلوا ما نسبته 20.0%، ثم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلوا ما نسبته 19.0%، ثم الفئة التكرارية (36-45 سنة) وشكلوا ما نسبته 18.0%، وأخيرا الفئة التكرارية (56 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 4.0%. ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر أن أغلبهم من متوسطي العمر ولديهم خبرة لا باس بها في المحاسبة والتدقيق، وهذه الفئة العمرية هي المناسبة للقيام بالأعمال المحاسبية في الشركات، الأمر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة المحاسبة والتدقيق. ناهيك عن أعمارهم مناسبة لإتمام الاستبانات بالجودة المطلوبة مما يطمئن الباحث إلى سلامة البيانات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة.

ثانيا: المؤهل العلمي

جدول (4-2)

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
بكالوريوس	88	%88
ماجستير	12	%12.0
دكتوراه	–	–
المجموع	**100**	**%100**

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4- 2) إن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) إذ بلغت النسبة (88%) من إجمالي عينة الدراسة، ثم جاء حملة شهادة الماجستير وشكلوا معا ما نسبته 12.0 %، وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة بسبب زيادة الاهتمام المقدم للتعليم في الكويت.

ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لمدققي الحسابات والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتيةالمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أصبح مطلبا أساسياً، سيما وان العمل في هذه الشركات يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات التي تواجه هذه الشركات، وهذا مؤشر على إن عينة الدراسة مؤهل علميا للإجابة على أسئلة الدراسة.

ثالثا: المسمى الوظيفي

جدول (4-3)

توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
محاسب موظف في مكتب تدقيق	75	%75.0
مدير مالية التدقيق في مكتب التدقيق	18	%18.0
مدير حسابات في مكتب التدقيق	7	%7.0
المجموع	**100**	**%100**

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4-3) أن من مسماهم الوظيفي (محاسب) هم الأعلى بين أفراد عينة الدراسة من مدققي الحسابات والمديرين الماليين في مكاتب التدقيق الكويتية، وشكلوا ما نسبته (75.0%) وهي النسبة الأكبر بين المسميات الوظيفية الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية من مسماهم الوظيفي (مدير مالي) بنسبة (18.0%)، أما من مسماهم الوظيفي مدير حسابات فقد شكلت نسبتهم (7.0%) من إجمالي عينة الدراسة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلاتهم من ناحية تخصص المحاسبة وهذا يمنحهم القدرة على العمل في مجال المحاسبة والتدقيق، وبالتالي فإن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

رابعا: الشهادات المهنية

جدول (4-4)

توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
CFA	9	%9.0
CISA	1	%1.0
CMA	2	%2.0
CPA	9	%9.0
CIA	5	%5.0
لا يحمل شهادة مهنية	74	%74.0
المجموع	**100**	**%100**

يتبين من خلال الجدول السابق أن غالبية العينة المبحوثة لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة. وهذا يدل على أن غالبية العينة المبحوثة من مدققي الحسابات المشمولة في الدراسة يحتاجون إلى التأهيل التخصصي وإلى ضرورة حصولهم على شهادات مهنية، وذلك لمنحهم قدرات إضافية للقيام بالأعمال والأنشطة الخاصة بعملهم والتعامل مع معطيات عملهم.

4-2 التحليل الوصفي لمجالات الاستبانة

المجال الأول: إهتمام مدقق الحسابات الخارجيين بدراسة ظاهرة سلوك العاملين عند قيامهم بالغش والاحتيال:

الجدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير (إهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة ظاهرة سلوك العاملين)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يحرص المدقق الخارجي في اكتشاف الممارسات غير الاعتيادية	3.540	1.1496	متوسط	4
2	يحرص المدقق الخارجي في دراسة شكاوي الحصول على بغشيش أو رشاوي	3.990	.8102	مرتفع	2
3	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي وجود موظفين وهميين في الشركة	4.120	.9977	مرتفع	1
4	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي عينة مختارة عشوائيا من الموظفين المبتعثين في مهمات رسمية ومقارنة المبالغ المالية المدفوعة لهم والمسجلة عليهم	3.820	1.0481	مرتفع	3
5	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على توفير بريد الكتروني للتواصل مع العملاء والموظفين بسرية تامة بهدف إيصال معلومات خاصة بعمليات محتملة في الغش والاحتيال	3.250	.8804	متوسط	5
سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال		**3.744**	**0.9772**	**مرتفع**	

يشير الجدول (4-5) إلى أن الاوساط الحسابية لاجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة الخاصة بمتغير سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال قد جاءت بالمستوى المرتفع، حيث تراوحت ما بين (4.120) و (3.250) وقد جاءت الفقرة " يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي وجود موظفون وهميون في الشركة " في المرتبة الأولى بمتوسط

حسابي (4.120) وبانحراف معياري (997.) بينما جاءت الفقرة " يحرص مدقق الحسابات الخارجي على توفير بريد الكتروني للتواصل مع العملاء والموظفين بسرية تامة بهدف إيصال معلومات خاصة بعمليات الغش والاحتيال " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.250) وبانحراف معياري (880.) .

كذلك يتضح من الجدول ان النتيجة العامة قد اشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام من قبل المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال في القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار رقم (240) في دولة الكويت، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.744) وهذا يدل بشكل مبدئي على أن اجابات افراد عينة الدراسة قد اتجهت نحو تأييد حرص المدققون الخارجيون على اتباع الاجراءات القانونية اللازمة للتعرف على سلوك موظفو الشركات التي يدققونها عند ارتكابهم لعمليات الغش والاحتيال مع وجود بعض التفاوت البسيط في المتوسطات الحسابية للاجابات على الفقرات التي تختبر ذلك الا ان هذا التفاوت لم يؤثر على النتيجة النهائية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.9772).وهذه النسبة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المجال الثاني: إهتمام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة الرقابة الداخلية على السجلات

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير (نظام الرقابة الداخلية على السجلات)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
6	يحرص مدقق الحسابات في تقصي ومقارنة إيصالات أو فواتير البيع مع رصيد المخزون	4.240	.9002	مرتفع	1
7	يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي عمليات البيع الآجل غير المحصل لفترة طويلة	4.200	.9320	مرتفع	2
8	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تدقيق أرقام الشيكات المستلمة وتواريخها وفق المدة الزمنية المتوقعة	4.070	.8439	مرتفع	3
9	يحرص مدقق الحسابات الخارجي مراجعة كشوف المشتريات للتأكد من الحاجة الفعلية للبضائع المشتراة	3.740	1.031	مرتفع	5
10	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على دراسة عينة عشوائية من أصحاب الأعمال الإضافية	3.830	.9434	مرتفع	4
	نظام الرقابة الداخلية على السجلات	**4.016**	**0.9301**	**مرتفع**	

يشير الجدول (4-6) إلى أن متوسطات متغير نظام الرقابة الداخلية على السجلات قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.240) و (3.740) وقد جاءت الفقرة " يحرص مدقق الحسابات في تقصي ومقارنة إيصالات أو فواتير البيع مع رصيد المخزون " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.240) بينما جاءت الفقرة " يحرص مدقق الحسابات الخارجي مراجعة كشوف المشتريات للتأكد من الحاجة الفعلية للبضائع المشتراة " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.740).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام من قبل المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.016) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية

وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.9301).وهذه القيمة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المجال الثالث: إهتمام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية

الجدول (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير (إهتمام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
11	يحرص المدقق الحسابات الخارجي على بيان جرد المخزون والنقدية ومقارنتهم بالأرصدة الواردة في السجلات	4.250	.8572	مرتفعة	1
12	يحرص المدقق الخارجي على كشف الإيداعات أو الشيكات التي لا تشملها التسويات البنكية والتي قد تكون مؤشرا على حدوث السرقة	4.170	.8415	مرتفعة	2
13	يحرص المدقق الخارجي على تدقيق جميع الوثائق التي سبق فقدانها وتحديد سبب ذلك	3.710	1.112	مرتفعة	6
14	يحرص مدقق الحسابات الخارجي في فحص عقود البيع على الحساب (ائتمان) للتأكد من عدم وجود تجاوزات في الكميات المحددة في العقود	3.850	1.038	مرتفعة	4
15	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على الاتصال مع عينة عشوائية من المدينين لمعرفة كمية النقد المدفوعة من قبلهم	3.780	1.069	مرتفعة	5
16	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي حقيقة مخصصات الذمم المشكوك في تحصيلها	4.010	1.010	مرتفعة	3
	عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية	**3.961**	**0.9879**	**مرتفع**	

يشير الجدول (4-7) إلى أن متوسطات متغير عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.250) و (3.710) وقد جاءت الفقرة " يحرص المدقق الحسابات الخارجي على بيان جرد المخزون والنقدية ومقارنتهم بالأرصدة الواردة في السجلات " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.250) بينما جاءت الفقرة " يحرص المدقق الخارجي على تدقيق جميع الوثائق التي سبق فقدانها وتحديد سبب ذلك " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.710).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام من قبل المدقق الخارجي بالتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة وفق نهاية السنة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.961) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.9879).وهذه القيمة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

المجال الرابع: إهتمام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون

الجدول (4-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير (إهتمام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
17	يحرص المدقق الخارجي على التقصي في السجلات للتأكد من تسجيل قيمة البضاعة المسترجعة	4.020	.9637	مرتفع	1
18	يحرص مدقق الحسابات الخارجي على التقصي المفاجئ لأرصدة المخزون	4.000	.8165	مرتفع	3
19	يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي ما تم إتلافه من الأصول والمخزون	3.880	1.056	مرتفع	4
20	يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي حقيقة المصاريف والمدفوعات المبالغ في قيمتها	4.020	1.053	مرتفع	1
	الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون	**3.980**	**0.9723**	**مرتفع**	

يشير الجدول (4-8) إلى أن متوسطات متغير إلتزام المدقق الخارجي بإجراءات خاصة في الرقابة على المخزون قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.020) و (3.880) وقد جاءت فقرتين هما " يحرص المدقق الخارجي على التقصي في السجلات للتأكد من تسجيل قيمة البضاعة المسترجعة " وفقرة " يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي حقيقة المصاريف والمدفوعات المبالغ في قيمتها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.020) بينما جاءت الفقرة " يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي ما تم إتلافه من الأصول والمخزون " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.880).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام من قبل المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون ، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.980) وهذا يشير إلى أناستجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما الانحراف

المعياري فقد بلغ (0.9723).وهذه القيمة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على انه" لا يلتزم المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين المحتمل قيامهم بالغش والاحتيال.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية لمعرفة مدى التزام المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك الموظفين في محاولتهم القيام بالغش والاحتيال ، وعند مستوى دلالة (0.05)، فان الجدول التالي رقم (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-9)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
سلوك الموظفين عند قيامهم بالغش والاحتيال	58.202	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-9) أن قيمة t المحسوبة بلغت (58.202) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود " التزام من قبل

المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك العاملين في محاولاتهم القيام بالغش والاحتيال ويؤكد ذلك قيمة T المعنوية والتي تساوي صفراً.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه" لا يلتزم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء.

ولاختبار هذه الفرضية إستخدم الباحث تحليل(T. Test One Sample) للمقارنات الثنائية لمعرفة مدى التزام المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء ، وعند مستوى دلالة (0.05)، إذ بين الجدول التالي رقم (4−10) النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4−10)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig−t	القرار الإحصائي
نظام الرقابة الداخلية على السجلات	56.344	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4−10) أن قيمة t المحسوبة بلغت (56.344) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك " التزام من قبل المدقق الخارجي

بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي ،وتؤكد ذلك قيمة .T المعنوية التي تساوي صفراً.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه" لا يلتزم المدقق الخارجي بالتأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية والواردة في القوائم المالية، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل(T. Test One Sample) للمقارنات الثنائية لمعرفة مدى التزام المدقق الخارجي بالتأكد من الإلتزام بدراسة عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية ، وعند مستوى دلالة (0.05). بين الجدول التالي رقم (4−11) النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4−11)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig−t	القرار الإحصائي
عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية	51.614	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4−11) أن قيمة t المحسوبة بلغت (51.614) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " التزام من قبل المدقق الخارجي بالتأكد

من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية والواردة في القوائم المالية. ويؤكد ذلك قيمة .t المعنوية التي تساوي صفراً.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على أنه" لا يلتزم المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون.

ولاختبار هذه الفرضية إستخدم الباحث تحليل(T. Test One Sample) للمقارنات الثنائية لمعرفة مدى التزام المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون في القوائم المالية ، وعند مستوى دلالة (0.05)، يبين الجدول التالي رقم (4−12) النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4−12)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig−t	القرار الإحصائي
الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون	49.039	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4−12) أن قيمة t المحسوبة بلغت (49.039) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فأنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن وجود " التزام من قبل المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون. ويؤكد ذلك قيمة t . المعنوية التي تساوي صفراً.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيصها وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات العينة بما يلي:

5-1 النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أولا: النتائج المتعلقة بدراسة سلوك العاملين عند قيامهم بالغش والاحتيال

أظهرت النتائج وجود التزام من قبل المدقق الخارجي في الإجراءات اللازمة لمعرفة سلوك العاملين في محاولات القيام بالغش والاحتيال إذ ثبت أن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتؤكد أن مدقق الحسابات الخارجي يحرص على تقصي وجود موظفين وهميين في الشركة التي يقوم بإجراءات الرقابة عليها ويحرص أيضا في دراسة شكاوي مقدمة من عملاء حول حصول العاملين على بقشيش أو رشاوى وعلى تقصي عينة مختارة عشوائيا من الموظفين المبتعثين في مهمات رسمية ومقارنة المبالغ المالية المدفوعة لهم والمسجلة عليهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطارنة، 2013)، التي توصلت إلى وجود تأثير لدور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال على جودة التقارير المالية. كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العقدة، والنوايسه، (2007)، والتي أظهرت أهمية تنمية الوازع الديني في نفوس

القائمين على إدارة المال العام لدى بعض الجهات الخاضعة للتدقيق، نظرا لنسبة التأثير العالية التي تتعلق من أجل قيام تنفيذ واجباته بكل موضوعية.

ثانيا: النتائج المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية على السجلات

أظهرت النتائج وجود التزام من قبل المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء وفق ما هو مبين في القوائم المالية، وأن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع، إذ تبين أن مدقق الحسابات يحرص في تقصي ومقارنة إيصالات أو فواتير البيع مع رصيد المخزون وفي تقصي عمليات البيع الآجل غير المحصل لفترة طويلة، ويحرص على تدقيق أرقام الشيكات المستلمة وتواريخها وفق المدة الزمنية المتوقعة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطارنة، 2013)، التي بينت نتائجها أهمية التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة التي يتم تدقيقها. وتتفق أيضا هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المومني، وجمال 2008) التي أظهرت أن مدققي حسابات يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش كما يحددها المعيار رقم (240)، ويلتزمون بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش كما وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (محمد ودحدوح، 2013)، التي خلصت إلى أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهامها تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، وذلك من خلال الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية.

ثالثا: النتائج المتعلقة بعمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية

أظهرت النتائج وجود التزام من قبل المدقق الخارجي في التأكد من عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية ، وأن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع، كما تبين أن مدقق الحسابات يحرص على بيان جرد المخزون والنقدية ومقارنتهم بالأرصدة الواردة في السجلات وعلى كشف الإيداعات أو الشيكات التي لا تشملها التسويات البنكية والتي قد تكون مؤشراً على حدوث السرقة، كذلك تبين أنه يحرص على تقصي حقيقة مخصصات الذمم المشكوك في تحصيلها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Chen, 2012) التي توصلت إلى أن بعض خصائص التضليل المالية المتبعة في بعض الشركات، مشابهة وإلى حد كبير للأساليب المتبعة في الشركات الأخرى التي تتعرض لعمليات الإحتيال ، إذ تبين أن بعض الشركات قامت بزيادة هامش الربح وعوائد استخدام أصولها وخفضت تدفقاتها النقدية مع تناغم ملحوظ بانخفاض مبيعاتها الآجلة بهدف الإختلاس. كما تبين أن من خصائص التضليل المميز بتلك الشركات ، عدم التناغم بين إيرادات المبيعات والمدينين ، ومخزون نهاية المدة مع مجموع الأصول ، وأظهرت النسب المالية التي تم قياسها لأغراض السوق المالي الضعف الموجود بالشركة والمخاطر التي قد تتعرض لها من عمليات الغش والإحتيال على الرغم من نجاحها في تحسين صورة الدخل. وتتفق أيضا هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (جعارة، 2012)، التي أثبتت قدرة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

رابعا: النتائج المتعلقة بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون

أظهرت النتائج وجود التزام من قبل المدقق الخارجي بالإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون وفق المنصوص عليه في المعيار رقم (240).وأن متوسطات هذا المتغير قد جاءت بالمستوى المرتفع،

إذ تبين أن مدقق الحسابات الخارجي يحرص في تقصي حقيقة المصاريف والمدفوعات المبالغ في قيمتها وعلى التقصي في السجلات للتأكد من تسجيل قيمة البضاعة المسترجعة.

5-2 التوصيات

بعد أن تم عرض النتائج المتعلقة بالدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة العمل على الربط الالكتروني بين المدقق والعملاء والموظفين لتمكينه من الاستفسار عن عمليات الغش والاحتيال والحصول على تلك المعلومات بشكل سري.
- ضرورة توجيه المدققين في الميدان الى زيادة الاهتمام بعملية اكتشاف الممارسات غير الاعتيادية التي تقوم بها الادارات .
- زيادة اهتمام المدققين بتتبع المعاملات المفقودة والتعرف على اسباب فقدانها والطلب منهم تقديم الاقتراحات لتفادي ذلك مستقبلا .
- ضرورة توجيه المدققين للتركيز على تدقيق عمليات الاتلاف التي تتم في المنشات سواء للاصول او المخزون والبحث في مبرراتها وتقييم واقعية هذه العمليات .
- تشجيع موظفي القطاع المالي في الشركات على الحصول على الشهادات المهنية التي ستعزز من قدراتهم وتنعكس على الاداء .
- اجراء دراسات مستقبلية تتناول هذا الموضوع والمقارنة مع نتائج الدراسة الحالية للتعرف على اثر التغير في العامل الزمني والتطور المهني على تلك النتائج .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- بوعزة، مروة، (2014)، **مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر.
- بوميالة، سهيل، (2014)، مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال: دراسة تطبيقية، **مجلةجامعةالقدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، المجلد، 2، العددالثاني والثلاثون، ص261-298.
- جعارة، أسامة عمر، (2012). أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة،**مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، المجلد 39، العدد 2. ص ص182-199.
- دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، (2004)، **معيار التدقيق الدولي 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية**، النافذ المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تبدأ في 15 ديسمبر 2004 أو بعد ذلك.
- الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد (2010). "**تدقيق الحسابات**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- لطفي أمين، (2005)، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- محمد، عمر أحمد ودحدوح، حسين احمد، (2013)،دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 29 ، العددالثاني، ص463-487.
- محمود ، رأفت سلامة و كلبونة، أحمد يوسف و زريقات ،عمر محمد ، (2011) ، **علم تدقيق الحسابات العملي** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن .
- محمود، منصور حامد والصحان، محمد أبو العلا والحمودي، محمد هشام (2004). **أساسيات المراجعة**، منشورات التعليم المفتوح، القاهرة.
- المطارنة ، غسان فلاح ، (2013) ، **المدخل الى تدقيق الحسابات المعاصر** ، الطبعة الأولى، دار زمزم ، عمان ، الأردن ، ص145-158.
- المطارنة ، غسان فلاح، (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
- المطارنة، زياد سليمان، (2013)، **دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر**، المنعقد خلال الفترة من 22-25 نيسان 2013. بعنوان: راس المال البشري في اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة الزيتونة الخاصة.
- المطيري، بدر سعد، (2011)، **الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

- المومني، منذر وجمال، بدور، (2008). مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، المجلد35، العدد1، ص39-61.

- مسعد ، محمد فضل و الخطيب ، خالد راغب ، (2009) ، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات** ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان ، الأردن .

- نظمي ، ايهاب و العزب ، هاني ، (2012) ، تدقيق الحسابات – الإجراءات ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان / الأردن ، ص 58 – 106 .

- نور، أحمد محمد و عبيد، حسين أحمد و شحاتة ، شحاتة السيد ، (2007) ، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ص 105-138.

- الساعي، مهيب و عمرو، وهبي (2009). **علم تدقيق الحسابات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- العقدة، صالح، والنوايسه، محمد، (2007)، العوامل المؤثرة على إكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد الثالث والستون /2007، ص65-108.

- عبدالله ، خالد (2012)،"**علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية**"،الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 13، 35-147،136،41.

- عبدالله، خالدأمين، (2004)،**علم تدقيق الحسابات: الناحيةالنظرية والعلمية**، عمان،دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع.

- عرار، شادن. (2009). **مدى التزام مدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- التميمي هادي،(2006)،"**مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** " الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ص 18–19

- الذنيبات علي، (2014) " **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية** " الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ص 4، 138–149.

- غالي ، جورج دانيال ، (2000) ، **مهنة المراجعة – لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

المراجع باللغة الانجليزية

- Andresson C, Cecilia E (2005). **The New Auditing Standards in Sweden,** Unpublished Bachelor thesis, Goteborg University.
- Arens, A.A., Elder, R.J., and Beasley, M.S.(2013). **Auditing and Assurance Services,** An integrated approach.11 Edition. Prentice-Hall.
- Albrecht Steve,& Albrecht Chad,& Albrecht Conan,& Zimbelman Mark,(2012),"Fraud Examination", Southern-Western, **Cengage Learning, Ohio**, USA,P 36-39
- Boynton, W. C., Johnson, R. N. and kell, W. G .(2006), **Modern Auditing** , Jhon Wiley and sons Inc.,USA.
- Carcello, J. and A. Nagy. (2004). **Audit firm tenure and fraudulent financial reporting.Auditing**: A Journal of Practice and Theory, Vol, 23. No (2), p: 55-69.

- Carmichael, D.R. (2004), The PCAOB and the social responsibility of the auditor, **Accounting Horizons**, Vol. 18, No.2, pp. 127-133

- Chen, Chia-hui, (2012). **The Fraudulent Financial Reporting Characteristics of the Computer Industry**, Unpublished Ph.D, Nova Southeastern University

- Cosserat, G.W. and N. Rodda (2009), **Modern auditing**, 3 th ed., John Wiley & Sons

- David, Coderre, (2010), **Using Data Analysis Techniques To Detect Fraud, EDP** Auditing, Auerbach Publications.

- Desai. H, Hogan C, Wilkins. M, (2008), The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover, **Working paper**, M41. Available in: www.ssrn.com.

- Elder, R.J., M.S Beasley, and A.A. Arens (2010), **Auditing and assurance services: an integrated approach**: global edition, 13th ed., Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ

- Flint, D. (1988**). Philosophy and Principles of Auditing**.An Introduction. London etc.: Macmillan Education.

- Hayes RS, Schilder A, Dassen R, Wallage P (1999). **Principles of Auditing: An International Perspective,** McGraw-Hill Publishing Company, London.

- Hayes, R., Dassen, R., Schilder, A., Wallage, P. (2005), **Principles of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing**, 2nd ed., Pearson Education Ltd, Harlow

- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Zabihollah Rezaee, (2012), "**Financial Statement Fraud – Prevention and Detection**, John Wiley & Sons Inc., United States of America.

-Montgomery, G. (2012),Auditors New Procedures for Detecting Frauds, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21, No 3, pp: 224-231.

The following was taken from (online) Available **KPMG** .co : http://www.omh.ny.gov/omhweb/resources/internal_control_top_ten.html

- Zabihollah Rezaee ,(2002), "**Financial Statement Fraud – Prevention and Detection-**,John Wiley & Sons Inc., USA, PP 1-2

- **Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission**, Available on line at, en.wikipedia.org/wiki/Committee_of_Sponsoring_Organizations_of_The_Treadway_Commission,accessed 24/1/2013.

- Fathil M. Firhana, and Schmidtke M. James,(2010)," The relation Between Individual Differences and Accountants Fraud Detection Ability ", **International Journal of Auditing** , Vol.14, Iss.2, PP 163-173.

- Sarna David ,(2010),"**History of Greed – Financial Fraud From Tulip Mania to Bernie Madoff-** ,John Willy Sons Inc., USA,P 15,19,39.

- Smieliauskas Wally ,(2008), " A Framework for Identifying and Avoiding Fraudulent Financial Reporting ", **Accounting Perspective**, Vol.7,No.3,PP189-226

- Kranacher Mary-JO,& Riley Richard,& Wells Joseph,(2011),"**Forensic Accounting And Fraud Examination**", John Wiley & Sons, USA, P203.

– Wolfe T. David , & Hermanson R.Dana, (2004), " The Fraud Diamond : Considering the Four Elements of Fraud " , **The CPA Journal** , Vol. 74, Iss.12, P 3.

- Balaciu & Pop Cosmina , (2008) ," **IS Creative Accounting a Form Of Manipulation**", Available on line at , "http://steconomice.uoradea.ro/anale/volume/2008/v3-finances-banks-accountancy/172.pdf, accessed on 30/6/2012, P 935-936)

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة،،،

أخي المستجيب،،،

تحية احترام وتقدير ،،،

استبانة حول موضوع:

مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق الاختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي في تطبيق الإختبارات والإجراءات المنصوص عليها في المعيار رقم (240)؛ في دولة الكويت، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، أرجو التعاون في الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تناسب رأيكم، علما بان البيانات التي ستدلون بها سوف تعامل بسريه تامة ولأغراض البحث العلمي وهذه الدراسة فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

مشاري علي ثامر الفضلي

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	ثانوية عامة ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3- المسمى الوظيفي	محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدير حسابات ☐
4- الشهادات المهنية ان وجدت	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

العبارات الواردة في هذه القائمة تمثل متغيرات الدراسة، يرجى قراءتها وبيان رأيكم في كل منها، وذلك بوضع إشارة (X) على الإجابة المحاذية لكل عبارة.

ت	العبارة	موافقة عاليه 5	موافق 4	محايد 3	غير موافق 2	موافقة منخفضة 1
<u>المتغير الأول: إهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بسلوك العاملين</u>						
1	**التصرف غير الاعتيادي** غالبا ما يتصرف المحتال المحتمل بطريقة غير اعتيادية فعادة لن يأخذ إجازة اعتيادية مثل التي يحصل عليها بقية الموظفون أو إجازة مرضيه خشية أن يتم كشف أمره، ولا يوكل أحدا للقيام بعمله حتى لو لم يكن لديه الوقت الكافي، إضافة إلى زيادة حدة الطبع والارتياب. **إزاء هذه التصرفات** *<u>يحرص المدقق الخارجي في اكتشاف الممارسات غير الاعتيادية ؟</u>*					
2	**الشكاوي** يتم استقبال الشكاوى حول حصول المحتال المحتمل على رشاوي أو بغشيش وهذا يدل على وجود عملية احتيال محتملة فلا بد من التعامل معها بجدية، وعلى الرغم من أن هذه الحالات تستند في الغالب إلى الشك، فإنها ما تزال ذات قيمة تبرر أن يتم التحقق من صحتها. **إزاء هذه الشكاوي** *<u>يحرص المدقق الخارجي في دراسة شكاوي الحصول على بغشيش أو رشاوي ؟</u>*					

3	**الموظفون الوهميون.** هم موظفون وهميون يطلق عليهم صفة الأشباح وهم الذين تدرج أسمائهم في كشف الرواتب دون أن يكون لهم وجود حقيقي في الشركة. **إزاء احتمال وجود مثل هؤلاء** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي وجود موظفين وهميين في الشركة ؟*					
4	**حساب نفقات المهمات الرسمية الخارجية** قد يلجأ الموظفون وبشكل متكرر بتغطية عمليات احتيال حققوا منها مكاسب مالية لتغطية هذه العمليات. يعمل المحتال المحتمل في تحميل هذه المكاسب إلى حساب نفقات المهمات الرسمية الخارجية. **إزاء هذا الاحتمال** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي عينة مختارة عشوائيا من الموظفين المبتعثين في مهمات رسمية ومقارنة المبالغ المالية المدفوعة لهم والمسجلة عليهم ؟*					
5	**التواصل مع العملاء.** يشوب العلاقة بين العملاء والبعض من موظفي الشركة حالات من الشبهة إذ سبق لهم التورط في حالات من الغش استمرت مدة طويلة قد ترافق بخلاف يشجع العملاء على كشف أساليب غش واحتيال تم ارتكابها لتحقيق مكاسب مالية شخصية من قبل البعض من الموظفين. **إزاء تلك العلاقة** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على توفير بريد الكتروني للتواصل مع العملاء والموظفين بسرية تامة بهدف إيصال معلومات خاصة بعمليات الغش والاحتيال ؟*					

المتغير الثاني:إهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة نظام الرقابة الداخلية على السجلات						
6	**التلاعب في قيمة المبيعات** قد يلجأ المحتال المحتمل في تخفيض قيمة المبيعات في فواتير البيع والحصول على قيمة مالية اكبر من العميل المشتري يمثل الفرق في عمليات غش واحتيال لصالح البائع. **إزاء محاولات التلاعب في المبيعات** *يحرص مدقق الحسابات في تقصي ومقارنة ايصالات أو فواتير البيع مع رصيد المخزون ؟*					
7	**التلاعب في الذمم المدينة** يعطي موظفو المبيعات إمكانية البيع الآجل بشكل متكرر لمجموعة خاصة من العملاء، مع تسجيل عناوين خاطئة في سجلات الشركة قد يكون العنوان المعطى هو عنوان أو صديق أو قريب للموظف. **إزاء تلك العمليات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي عمليات البيع الآجل غير المحصل لفترة طويلة ؟*					
8	**تسوية الحسابات** أحيانا قد لا يتم تغطية الإيداعات المسروقة أو الشيكات، وبالتالي مع مرور الوقت يزيد قيمة وعدد البنود التي يتم العمل على تسويتها، تتضمن هذه الظاهرة تأجيل إيداع البعض من الشيكات أو تجيير الشيك إلى مستفيد آخر من قبل محاسب مخول في الشركة. **إزاء تلك العمليات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تدقيق ارقام الشيكات المستلمة وتواريخها وفق المدة الزمنية المتوقعة*					

					عمليات شراء غير ضرورية يمكن أن يتم استخدام عمليات الشراء الزائدة عن الحاجة كستار للاحتيال، وذلك في استخدام مستفيدين غير موجودين في الواقع بهدف الحصول على دفعات من المال لصالح المحتال المحتمل. **إزاء تلك العمليات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي مراجعة كشوف المشتريات للتأكد من الحاجة الفعلية للبضائع المشتراه*	9
					الدفعات المزدوجة. أحيانا يتم تحويل الدفعات المزدوجة لحساب موظف معين مقابل عمل إضافي واحد بترتيب مسبق مع المحاسب الداخلي (المحتال المحتمل) مقابل تقاسم الدفعة. **إزاء تلك التصرفات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على دراسة عينة عشوائية من أصحاب الأعمال الإضافية*	10
المتغير الثالث: إهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية						
					خلل في دفتر اليومية عندما يتم سرقة المال أو البضائع ولا يتم تغطية ذلك بمدخل وهمي فإنه سيحدث خلل في دفتر الحسابات اليومية، في هذه الحالة يتم جرد البضائع و المال النقدي من أجل رصد أي عملية فقدان للموجودات. **إزاء تلك التصرفات** *يحرص المدقق الحسابات الخارجي على بيان جرد المخزون والنقدية ومقارنتهم بالأرصدة الواردة في السجلات؟*	11

12	**التسويات البنكية** إن الإيداعات أو الشيكات التي لا تشملها التسويات البنكية قد تكون مؤشرا على حدوث السرقة، فقدان الإيداعات قد يعني أن المحتال المحتمل قرر الفرار وبحوزته المال، وفقدان الشيكات قد يعني أن المال قد تم إعطاؤه لمستفيدين وهميين **إزاء تلك التسويات** *يحرص المدقق الخارجي على كشف الإيداعات أو الشيكات التي لا تشملها التسويات البنكية والتي قد تكون مؤشرا على حدوث السرقة؟*					
13	**وثائق مفقودة** إن الوثائق التي لا يمكن تحديد مكانها تعد مؤشرا قويا على وجود الاحتيال، وعلى الرغم من أن فقدان الوثائق قد يكون مرده إلى عدم وضعها في المكان المناسب إلا أنه يتوجب على المدقق الداخلي أن يبحث عن الأسباب التي أدت إلى فقدانها والخطوات التي يجب إتباعها في تحديد موقعها، ولكن مع الأسف ما يحدث غالبا هو إيجاد البديل عن الوثيقة المفقودة دون أن يتم تحديد ما إذ كان هناك محاولة احتيال. **إزاء تلك المؤشرات** *يحرص المدقق الخارجي على تدقيق جميع الوثائق التي سبق فقدانها وتحديد سبب ذلك؟*					
14	**مذكرة ائتمان مزيفة** تستخدم مذكرات الائتمان المزيفة والتي تسمح للعميل بالشراء على الحساب لتغطية سرقة المال النقدي، يتم كتابة مذكرة بيع على الحساب (ذمم مدينة) مزيفه للعميل من أجل عمل موازنة للمجموع الكلي للإيرادات.					

	إزاء تلك العمليات *يحرص مدقق الحسابات الخارجي في فحص عقود البيع على الحساب (ائتمان) للتأكد من عدم وجود تجاوزات في الكميات المحددة في العقود ؟*					
15	**ضبط الذمم المدينة** في الحالات التي يتم فيها التلاعب في نقدية ما يدفعه العملاء فلا بد من ضبط المقبوضات من اجل سد العجز. يمكن ضبط سجلات المقبوضات النقدية باعتبار أن كمية النقد المدفوعة من قبل العملاء هي ذمم مدينة. **إزاء تلك الحالات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على الاتصال مع عينة عشوائية من المدينين لمعرفة كمية النقد المدفوعة من قبلهم ؟*					
16	**التلاعب في مخصصات الذمم** قد يلجأ المحتال المحتمل إلى تخفيض قيمة ذمم العملاء عن طريق وضع مخصصات ذمم مشكوك في تحصيلها كوسيلة سرقه محتمله لهذه الذمم. **إزاء هذا الاحتمال** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على تقصي حقيقة مخصصات الذمم المشكوك في تحصيلها؟*					
المتغير الرابع: إهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة الإجراءات اللازمة للرقابة على المخزون						
17	**بضائع مسترجعة** إن البضائع المسترجعة عندما لا تسجل في السجلات بقيمتها المباعة تعطي مؤشرا قويا على احتمال السرقة. **إزاء تلك التسويات** *يحرص المدقق الخارجي على التقصي في السجلات للتأكد من تسجيل قيمة البضاعة المسترجعة ؟*					

18	**نقص المخزون.** التناقص المفرط في المخزون قد يشير إلى وجود نشاط احتيال يبدأ من الاختلاس و سرقة المخزون. **إزاء هذه النشاط** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي على التقصي المفاجئ لأرصدة المخزون.*					
19	**الإتلاف المبالغ في المخزون.** قد يلاحظ أن تزايد كميات الإتلاف للمخزون يرافق بوجود احتيال محتمل يتمثل في إعادة بيع ما تم إتلافه. **إزاء ذلك** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي ما تم إتلافه من الأصول و المخزون ؟*					
20	**مدفوعات مبالغ بها، ومسجلة على المخزون** المدفوعات المبالغ بها إلى حد مفرط قد يتم دفعها لأفراد لهم نفوذ في الشركة وقد تدل على حالات من مصروفات محتملة خاصة في المخزون. **إزاء تلك المدفوعات** *يحرص مدقق الحسابات الخارجي في تقصي حقيقة المصاريف والمدفوعات المبالغ في قيمتها؟*					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

قائمة محكمين الإستبانة

- د. عبد الرحيم قدومي المشرف.
- د. علي اللايذ عضو هيئة تدريس في جامعة الشرق الأوسط.
- د. اسماعيل أحمرو هيئة تدريس في جامعة الشرق الأوسط.
- د. بدر الشمالي أمين سر جمعية المحاسبين ، وعضو هيئة تدريس في جامعة الكويت.
- د. طلال السهيل، رئيس جمعية المحاسبين، عضو هيئة تدريس في جامعة الكويت.